الفصل الخامس

آليات صناعة النهضة عملياً

ويتضمن:

تمهيد.

أولاً: تحديث النظام التعليمى.

1- تطوير منظومة التعليم ككل.

2- عقبات فى طريق التطوير.

3- مواد التعليم الرئيسية.

ثانياً: تجديد الخطاب الدينى.

ثالثاً: التسامح.

رابعاً: دور الشباب.

خامساً: الوحدة القومية.

أ- تكتل اقتصادى قومى.

ب- إنتاج تكنولوجيا عربية.

ج- شكل الوحدة المنتظر.

د- نداء إلى عقلاء العرب حكاماً ومحكومين...

هل آن أوان إنشاء اتحاد الدول العربية.

«إن جـرأة التطوير مطلوبة فى تطوير النظم التعليمية طالما نجحنـا فـى تحديـد الأهـداف المطلـوب تحقيقهـا، وجرأة التطويـر ينبغـى أن تبدأ بعد أن تتوافر الشـروط الأساسـية المطلوبة لذلك من مبنى مدرسـى مُعد حسب هذه الأهداف، ومـن مدرس أو معلم جامعى قادر على تحقيق هذه الأهداف ومن مقررات دراسية مرنة ومتطورة وقابلة للتعديل والتطوير المسـتمر، ومن نظم للإستحسـان والتقييم لا تقف عائقاً أمام نبـوغ النابغين وتقتـل فيهم ملكة الإبداع، بل تشـجعهم على المزيد منه وتكشـف مبكراً عـن هؤلاء النابغيـن ومجالات نبوغهم وتعرف كيف توظفه وتستفيد منه»[1].

❐❐❐

«يقول أحد الوزراء اليابانيين ما نصه: « إن التعليم الأساسـى للجميـع نقلنا من دولة من المرتبـة الثالثة إلى دولة من المرتبة الثانيـة، أما التعليم الفنى الجيـد فقد نقلنا من دولة من المرتبة الثانية إلى دولة من المرتبة الأولى»[2].

❐❐❐

«فـلا قداسـة إلا للنص الدينى، ومـا عدا ذلك قابل للمناقشـة

(1) د. مصطفى النشار، فى فلسفة الثقافة، ص121..
(2) نقلًا عن د. ابراهيم شحاته، وصيتى لبلادى ص213.

والحوار، قابل لأن نأخذ به وفق مقتضيات عصرنا وقابل لأن نتجاوز عنه وننحيه جانباً باعتباره معوقاً للتقدم أو يمثل عبئاً ضبابياً يعوق الرؤية ويمنع الانطلاق»[1].

□□□

«ليس من اليسير قراءة الواقع المعاش فى مصر، الذى يمكن وصفه بالعبثية، فالخطابات مشوشة، والرؤى مشوهة، والمنابر مسيسة، والفكر الدينى احتكره المتعالمون وأضحت لغة الخطاب النقدى مصاولات بين عصبة المكفرين وجماعة المجترئين وجمهور المغيبين، وعلى مقربة من ذلك نجد الخطاب الفقهى يلوح بسيف النهى عن المنكر الذى ارتأه متناسياً تماماً الأمر بالمعروف، أما الخطاب الصوفى فتسربل بعباءة الإرجاء حتى لا تُهدم زواياه وتُخرّب أضرحته، وإذا ما انتقلنا إلى خطاب الإصلاحيين والمجددين فسوف نجد صرير أقلامه استحال إلى أنين الصامتين المسنحبين»[2].

□□□

« إن الحقيقة التى ينبغى أن يدركها الجميع حكاماً ومحكومين رجالاً ونساءاً، أن الشباب فى أى أمة هم وقود نهضتها وعدتها لمستقبلها الأفضل ومن ثمّ فإن التنبؤ بمستقبل أمة يكون من خلال النظر فى إمكانيات شبابها العقلية والبدنية ومدى

(1) د. مصطفى النشار، فى فلسفة الثقافة، ص133.

(2) د. عصمت نصار، وجهان لعملة زائفة، ص143.

استعدادهم لأن يكونوا قوة دافعة بناءة تستطيع الإضافة والإبداع بلا تقليد أو اتباع»[1].

❐❐❐

«والحق أن الدين الإسلامى برئ من تلك الخلافة التى يتعارفها المسلمون وبرئ من كل ما هيأوا حولها من رغبة ورهبة وقوة، والخلافة ليست فى شىء من الخطط الدينية، كلا ولا القضاء، ولا غيرها من وظائف الحكم ومراكز الدولة، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة، لا شأن للدين بها فهو لم ينكرها، ولا أمر بها ولا نهى عنها، وإنما تركها لنا، لنرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة»[2].

❐❐❐

«والمعوقات معروفة ولا تخفى على أحد، فهى صراع المصالح بين هذه البلاد، وصراع الساسة والحرص على التقوقع خوفاً من الآخر العربى! والخوف فى النهاية على الملكيات والثروات من أن تذوب لصالح العرب جميعاً وليس لصالح أصحابها وتحقيق مصالحهم الذاتية دون مصالح شعوبهم ومصلحة الرخاء العربى ككل، إن افتقاد الزعامات العربية إلى الإخلاص العربى فى العمل الوحدوى سواء كان اقتصادياً أو سياسياً أو خلافه هو

(1) د. مصطفى النشار، بين قرنين، ص65.

(2) على عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1993م، ص7.

مربط الفرس، وهو المعوق الأساسى لأننى أعتقد أن الشعوب العربية متحابة ومدركة تماماً أن مصلحتها فى التكتل والاتحاد وليس فى الفرقة والقطيعة»[1].

□□□

(1) د. مصطفى النشار، فى فلسفة الثقافة، ص149.

الفصل الخامس

آليات صناعة النهضة عملياً

تمهيد

لا أمّل على الدوام من تكرار اعتماد العالم على قانون الأقوى لا قوة القانون، فأمريكا اليوم هى من تسن القوانين الدولية، وهى من تتحكم فى تنفيذها، وليس هذا وليد اليوم، بل يرجع إلى جذور ما قبل الميلاد عند جدهم الأكبر ثراسيماخوس الذى دشن حملة «قانون الأقوى» وتفاعل معها قطاع كبير من الأوروبين آنذاك، وتعاقبت الفكرة عبر الأجيال حتى عاشها جيلنا وعانى من آثارها وويلاتها وتمييزاتها وخروقاتها لكل مبادئ القوانين الشرعية والعقلية والعرفية، ويكفى كدليل على تلك الخروقات أن أمريكا جعلت من نفسها إلهاً ينصب الموازين لحساب البشر على أتفه الأسباب، فكم حاربت باسم «امتلاك سلاح نووى» وكم حاربت باسم «فرض الديموقراطية والعدالة» ثم فى انقلاب صارخ لكافة المعايير والقيم الدولية تغض الطرق عما تفعله اسرائيل تجاه شعبنا العربى، بل وتقدم كل الدعم لها بحجج واهية لا يقبلها عقل أو يقرها عاقل، اللهم إلا أولئك المرتزقة الذين يسبحون بحمد أمريكا، والذين وطنوا أنفسهم على الركوع والسجود لها، فهؤلاء ليس عليهم أكثر من

التصفيـق والتهليل، أخطئت أمريـكا أم أصابت، دورهم كالكومبارس على خشبة المسرح، أكثر الناس وقوفاً وأقلهم دوراً وقيمة.

بـل إن قانـون الأقوى هذا يطبـق داخل أمريـكا والـدول الغربية على الأقليات، فكم من أقليات مسلمة داخل تلك الأقطار تعانى من نير الاضطهاد والاسـتعباد، وكم مـن أقليات عرقية تعـانى من ذات الـكأس المرير، بل إن أمريـكا، داعية الديموقراطية المزيفة والعدالة العرجاء، قد أبادت سـكانها الأصليين من الهنود الحُمر، وسـجّل عليهم التاريخ وحشـية معاملتهم للسود والعبيـد، وأمريكا هذه لم تتحرر مـن تلك النزعات العنصرية إلا فى الثلث الأخير من القرن الماضى رغماً عن أنوفهم، بعدما انتزع السـود الاعتراف بهم وبحريتهم وإنسانيتهم.

إذن هـى الموازين المغلوطة، المقلوبة حتى على أصحابها، الكيل بمكيالين هو السـمة العامة لأمثال هؤلاء العنصريون، يقول المؤرخ الأمريكى مايكل بارنتـى: «إن حكومتنا تمثل فى غالب الأحيان «القلة» ذات الامتيازات وليس عامة الناس، وأن الانتخابات ونشـاطات الأحزاب السياسـية هى اجراءات غـير كافية لمواجهة نفوذ ثراء الشركات العملاقة، وأن قوانين دولتنا وضعت بصفة رئيسية لدعم مصالح من يملكون على حساب البقية الباقية منا، بل إنه حتى حين تُسـن تلك القوانين بحيث تؤمن المساواة فإنها تنفذ عادة بأساليب تتسم بالتمييز الشديد ..»[1].

الإيمـان بهذه القاعـدة «قانون الأقـوى» ضرورة ملحة لفهـم الأحداث

(1) مايكل بارنى، ديموقراطية القلة، ترجمة حصة المنيف، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م، ص16 - 17.

العالمية، وأشد إلحاحاً لصناعة نهضة عربية حقيقية تنبعث من إرادة أحرار الوطن العربي الكبير ليكون وطننا قوة فاعلة على الساحة الدولية، قوة لها وزنها، ولها احترامها، ولها سيادتها وسط الأقوياء.

أما آليات تلك النهضة فليست بعسيرة، وليست بعزيزة، إنها تتمثل عند مصطفى النشار في مقومات فقط ينقصها الإرادة، حيث ضرورة تحديث النظام التعليمي ليصبح ذا هدفين رئيسيين الأول تنمية القومية والمواطنة في نفوس أبنائنا، والثاني مواكبة التطور العلمي السائد عالمياً، ثم ضرورة تجديد الخطاب الديني للخلاص من أزمات المتشددين والمنغلقين على السواء، ثم سيادة التسامح بين الطوائف المختلفة فكرياً مع الاعتماد على الشباب في تنفيذ كافة هذه المراحل التي هي بمثابة «ثورة إعادة البناء» أو «ثورة التصحيح» حتى الوصول إلى قمة الرجاء بتحقيق وحدة عربية تكون قادرة على تحقيق تلك النهضة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً، ليتجدد لدينا الأمل في صناعة وحدة من جديد حيث شاء القدر أن يرتبط هذا الأمل بشخص جمال عبد الناصر، فانبعث بظهوره وخبى بوفاته في الثامن والعشرين من سبتمبر العام 1970م، وكان ينبغي ألا ينطفئ ذلك الأمل لو أن مؤسسات الحكم التي بُنيت في عهده كانت على أسس فكرية وتنظيمية متينة، وفي أيدي قيادات متماسكة واعية، تملك عناصر المبادرة والقدرة على الاستمرار بالمسيرة وحماية المنجزات ومنع أي فرد من العبث بها.

على أية حال، تتوقف صناعة نهضة عربية الآن على عاملين رئيسيين، الأول توافر الإرادة والعزيمة على كافة المستويات، على مستوى الساسة، وعلى مستوى الشعوب، والثاني مدى وعي الشعب العربي بأقطاره المختلفة

بـأن القضية وطـن، قضية قومية لا قضية عرق، ولا قضيـة عقيدة، والتاريخ يشـهد بأن معـارك التحرر والدفاع عن الوطـن فى التاريخ تمت تحت رايات الوطنيـة لا العقيـدة، باسـم الوطن ودفاعـاً عنه، وليس أدل عـلى ذلك من أن الاتحاد السوفيتى حارب الغزو الألمانى فى الحرب العالمية الثانية باسم الوطنية وليس بالعقيدة الشـيوعية، وأن مـصر انتصرت على اسرائيل فى حرب العاشر من رمضان باسـم الوطنية لا باسـم العقيدة الإسـلامية، وأن الجنود الأقباط شاركوا فى تلك المعركة شأنهم شأن المسلمين سواء بسواء.

إذن، النهضـة العربية ممكنة، بل أكاد أُجزم بأنها باتت وشـيكة، وآلياتها متوفـرة عربياً، بقيت فقط خطوة واحـدة نخطوها، بمجرد أخذ تلك الخطوة سيقف العالم كله احتراماً لتلك الأمة التى هى على الدوام تجدد منابع فكرها وعزيمتها و إرادتها بأيدى أبنائها.

أولاً: تحديث النظام التعليمى

يوقـن المخلصون مـن أبناء أمتنا العربية بأن التعليـم يمر بأزمة كبرى، أزمة تشمل المنظومة ككل، هذه الأزمة هى أكبر عوائق النهضة، وهو أيضاً بداية صناعة النهضة، لذا يركز النشـار عـلى قضية التعليم فى وطننا العربى عبر ثلاثة محاور رئيسـة، يتمثل الأول فى ضرورة تطويـر منظومة التعليم ككل، و يتمثل الثـانى فى عقبات فى طريق التطوير، و يتمثـل الثالث فى ضرورة تدريس مواد بعينها لتطوير منظومة التعليم، وهذا إجمال يتبعه تفصيل فيما يلى:

1 - تطوير منظومة التعليم ككل:

يؤكد النشار على أن تطوير التعليم لا يقف على جانب واحد فقط مثلما

قال ابراهيم شحاته فى نصه الشهير عن التعليم المصرى: «لا يعود المشكل إذن لنقص لدى المسئولين فى فهم ما يعيب التعليم المصرى، فمشكلات هذا التعليم مدروسة بالتفصيل لدى هؤلاء المسئولين، بل ومعروفة للمواطن العادى، ولا يعود المشكل إلى سوء تقدير لما للتعليم من أهمية، فقد أعطاه رئيس الدولة اهتماماً ملحوظاً وأولوية كبرى، وخصصت له الدولة نسبة معقولة من الميزانية العامة مؤخراً.. إذن أين المشكل؟

يعود فى تقديرى - والكلام لإبراهيم شحاته - إلى السياسات المتبعة والأجهزة المسئولة مضافاً إلى ذلك تأخر التنفيذ إلى أن يستفحل الأمر، وما أن يبدأ التنفيذ حتى تتكانف عوامل التخريب لتعطيل الإصلاح أو تغيير مساره أو وقفه تماماً»[1].

هى الإرادة السياسية إذن المتحكم الرئيس فى إصلاح التعليم، قد يكون هذا الرأى صواباً من ناحية، يحتمل الخطأ من نواح أخرى مثل غياب الإرادة الاجتماعية التى تصنع القرار السياسى، أو ضعف الوعى لدى الجماهير، أو ضعف المنتج التعليمى فيما يسميه النشار بـ «أمية المتعلم العربى» بقوله: «وعلى كل من يخطط لتطوير التعليم فى وطننا العربى أن يدرك أن التطور ينبغى أن يركز على «محو أمية المتعلم العربى» بأن يركز فى تطويره على إضافة «البُعد الفكرى والثقافى بمعناها الشامل»، وهو البعد الذى كاد يغيب فى سياساتنا التعليمية المعاصرة!!»[2].

(1) د. إبراهيم شحاته، وصيتى لبلادى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2001م، ص117.

(2) د. مصطفى النشار، بين قرنين، ص80.

المشـكلة إذن أكبر من الظن، ولكنها ليست أكبر من الوعى، لأننا وصلنا إلى الوعـى بأننا أمة فى خطر: «ونسـتطيع بكل بسـاطة أن نؤكـد على أننا فى العالم العربى يصدق علينا أكثر ما يصدق على أى أمة أخرى فى مجال التعليم «أمة فى خطر»، ويكفى أن أشـير إلى أن مصر وهى أكبر دولة عربية وأولها إدخـالاً للتعليم الحديث إلى مدارسـها وجامعاتها قد شـغلت المركز الخامس والسـتين من بين (128) بلداً فى العالم فى الرقم القياسى للقدرة التنافسـية عام 2007م وحصلـت عـلى 4.1 درجات من 27، كما شـغلت المركـز الرابع بين البلـدان الثمانية والأربعين التى تمـر بنفس المرحلة الإنمائيـة، واعتبرت قوة العمـل غير المتعلمة التعليم الكافى أخطر مشـكلة لديهـا، كما اعتبر التعليم العـالى والتدريب والاسـتعداد التكنولوجـى والابتكار عوائق تنافسـية فى مصر، كما تضمنت أوجه القصور وقلة القدرة على البحث والتنمية وضعف التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة»[1].

نحـن فى خطر حقيقى جراء تخلف المنظومـة التعليمية فى وطننا العربى، وليس أبلغ من توصيف النشـار لها بوصفين، «أمـة فى خطر» و«أمية المتعلم العربى» تلك هى قمة المأساة وعظمة الإرادة، قمة المأساة فى انهيار نظام التعليم الـذى هو مناط صناعـة النهضة، وعظمة الإرداة فى صناعـة التغيير وتعديل تلـك المنظومة بأسرها وامتلاك الجرأة فى تطوير التعليم: «إن جرأة التطوير مطلوبـة فى تطوير النظم التعليمية طالما نجحنا فى تحديد الأهداف المطلوب تحقيقهـا، وجرأة التطويـر ينبغى أن تبدأ بعد أن تتوافر الشروط الأساسـية المطلوبـة لذلـك من مبنى مدرسى مُعد حسـب هذه الأهـداف، ومن مدرس

(1) د. مصطفى النشار، الأورجانون العربى للمستقبل، ص196.

أو معلم جامعي قادر على تحقيق هذه الأهداف ومن مقررات دراسية مرنة ومتطورة وقابلة للتعديل والتطوير المستمر، ومن نظم للإستحسان والتقييم لا تقف عائقاً أمام نبوغ النابغين وتقتل فيهم ملكة الإبداع، بل تشجعهم على المزيد منه وتكشف مبكراً عن هؤلاء النابغين ومجالات نبوغهم وتعرف كيف توظفه وتستفيد منه»[1].

هذه هي الجوانب المختلفة للعملية التعليمية، وكلها داخلة في منظومة التطوير المطلوبة، بما يعني أن جميع أركان المنظومة التعليمية متهاوية الأركان، خاصة إذا أضفنا إليها تلك الحتمية المفروضة على أبنائنا في المناهج التعليمية وكأنها حتمية طبيعية، إذ أن الفرد في المجتمعات المتقدمة هو الذي يختار بمحض إرادته ما يتخصص فيه من دراسات دون أي عوائق أو عراقيل تحد من هذا الاختيار فهو حر تماماً في أن يختار نمط الدراسة العلمية التي تتفق وميوله وهواياته ومهاراته فإن رغب في دراسة الطب فله ذلك، و إن رغب في دراسة الهندسة والإلكترونيات فهو وما يشاء، و إن رغب في تغيير نمط دراسته بعد الفشل فيها أو اكتشف أنها لا توافق ميوله وأهدافه فله ما يشاء أيضاً، و إن لم يرغب في دراسة أي شيء من هذه التخصصات المعروفة فله ذلك أيضاً، إذ بإمكانه أن يكتفي بامتلاك مهارة القراءة والكتابة ومبادئ الرياضيات، و يسلك طريقه في الحياة العامة وفق ما يجيده وحسبما يشاء[2].

ثمة معضلات كبرى إذن و إشكالات عظمى في نظمنا التعليمية تقتضي تطويراً مواكباً للتطورات العلمية العالمية، تشمل جميع المجالات، معلم

(1) د. مصطفى النشار، في فلسفة الثقافة، ص121.
(2) د. مصطفى النشار، المصدر السابق، ص90.

ومنهج وبيئة تعليمية، يقول النشـار: «إن تطوير نظامنا التعليمى فى اعتقادى ينبغى أن يبدأ من تطوير أهدافه وتطويع وسائله بحيث تؤدى إلى تحقيق هذه الأهداف، وإذا كنا نريد من نظامنا التعليمى أن يُخرج إنسـاناً واعياً مبتكراً مبدعاً فإن تطوير الوسـائل يبدأ من تطوير الكتـاب المدرسى بحيث يصبح كتاباً مرشـداً يعطى بعض المعلومات بمنهج علمـى منظم يلعب المدرس دوراً كبيراً فى ستكمالها بصورة جذابة من خلال مراجع أخرى يرشد إليها الطالب من خـلال زيارات للمكتبات ومراكز المعلومات ومن ثمّ يتعود الطالب على اسـتخدام المكتبة ويتعلم كيفية اسـتكمال معلوماته عن أى موضوع»[1].

ثمة معضلة أخرى، وهى عدم مواكبة النظم التعليمية لاحتياجات سـوق العمـل، فلا يوجـد رابط بين مجالات الدراسـة وميادين العمـل، وهذا يفرز مشكلات البطالة ومشتملاتها من انحراف وانهيار قيمى قد يؤدى إلى انفلات النظام وانهيار التقاليد الدينية والعرفية والأخلاقية.

هذه المشـكلة يمكـن التغلب عليهـا بالربط بين التعليم الجامعى وسـوق العمـل، وكذا بالاهتـمام بالتعليم الفنى ليتحول من مجرد منح شـهادة لأمى لا يقرأ ولا يكتب مثلما هو الحال فى مصر، إلى تربية فنيين قادرين على مواجهة أعبـاء الحياة العمليـة وصناعة نهضـة وطنية حقيقيـة، يقول أحـد الوزراء اليابانيـين ما نصـه: «إن التعليم الأسـاسى للجميع نقلنا من دولـة من المرتبة الثالثـة إلى دولة مـن المرتبة الثانية، أما التعليم الفنى الجيـد فقد نقلنا من دولة من المرتبة الثانية إلى دولة من المرتبة الأولى»[2].

(1) د. مصطفى النشار، بين قرنين، ص70.
(2) نقلًا عن د. ابراهيم شحاته، وصيتى لبلادى ص213.

أضف إلى عمليـات التطوير هذه ضرورة تطوير البحث العلمي، إذ هو المدخل الصحيح لاسـتنبات التكنولوجيا المحلية القادرة على حل المشكلات الواقعيـة التي تعوق تقدمنـا في مختلف المجالات، يقول النشـار: « والحقيقة التي أود الإشارة إليها أن تبني إدخال واستنبات التكنولوجيا العربية المستقلة يحتاج إلى قرار سـياسي عربي موحد، إذ تحتاج هذه العملية إلى تضافر الجهود العربيـة جميعاً، فالمسـألة ليسـت فقط مسـألة امكانـات بشريـة، فالعماء موجـودون بغزارة في بلاد عربيـة بعينها كمصر والأردن وسـوريا وغيرها، و إنما الدعم المالي اللامحدود مطلوب للإنفاق على هؤلاء العلماء وعلى أبحاثهم وعـلى المواد والآلات المطلوبة للبحث العلمـي المتطور وهذه تتوافر في بلاد عربيـة أخرى كالبـلاد النفطية، ولا ضير من أن نسـتقدم العلماء العرب من الخارج خاصة النابهين والنابغين في تخصصاتهم حتى يسـاعدوا في التأسـيس للمشروعات البحثية الكبرى»[1].

هـذه النهضة المرجوة في البحث العلمي، يشـترط لها النشـار توافر إدارة ذات كفـاءة عالية للبحث العلمي فيقـول: «أما الحقيقة التي ينبغي الالتفات إليهـا هي «الإدارة الكفء» التي تقود العمـل في تطوير البحث العلمي وفي توفـير متطلباتـه وفي العمل على تسـويقه وتعريـف كل فئـات المجتمع بما يجري داخل المعامل والوحـدات البحثية المختلفة وأهم النتائج والنظريات والمخترعات التي تم اكتشـافها والتي يمكن الاسـتفادة منها في تطوير سُـبل الحياة وزيادة الرخاء والرفاهية وكيفيفة تلك الاستفادة»[2].

(1) د. مصطفى النشار، في فلسفة الثقافة، ص133.
(2) د. مصطفى النشار، المصدر نفسه، ص124.

إن التطوير ليس وقفاً على الإرادة السياسية فقط، ولكنه عمل متكامل الأركان ويتطلب تضافر كافة الجهود لإحداثه على كافة المستويات، فى التعليم العام والفنى والجامعى والبحث العلمى، ومن كافة الجوانب، حيث المعلم والمنهج والتقنية الحديثة مع إعطاء الحرية الكاملة للطلاب لاختيار مجالات دراساتهم، هذه الشروط هى المطلوبة فوراً لتحديث نُظم التعليم فى وطننا العربى، فماذا عن معوقات ذاك التطوير.

2- **عقبات فى طريق التطوير:**

ثمة عقبات تقف حائلاً دون التطوير، ليس ذكرها من قبيل اليأس فى العلاج بأى حال من الأحوال، ولكنه من باب تشخيص الداء للوقوف على أنجع دواء، فإذا عرفنا تلك العقبات استطعنا مواجهتها.

تتمثل تلك العقبات فى المنظومة التعليمية ككل، كونها منظومة آيلة للسقوط، يقول النشار: «والحقيقة التى لابد من مواجهتها هى أن النظم التعليمية القائمة نظم بالية لا تصلح، فالأبنية المدرسية قد أعدت لفصول يجرى فيها تلقين التلاميذ الدرس نظرياً، وهذا كل ما فى الأمر، المبنى المدرسى مصمم للتلقين، والمدرس أو الأستاذ الجامعى قد أُعد بطريقة التلقين ولم يتدرب أو يتعود على الابتكار والابداع فى طرق التعليم والتدريس، والكتاب المدرسى أو الجامعى قد أُعد بنفس الطريقة، فهو يكرر ويعيد نفس ما تعلمه صاحبه أو مؤلفه دون إضافة ودون ابتكار أو إبداع، فهو اجترار لمعلومات سابقة منقولة معادة ومكررة، إذن كيف يمكن أن نتصور حدوث أى تطوير أو تقدم فى النظم التعليمية فى ظل هذه المنظومة البالية التى تدور كلها فى فلك

التقليد والتكرار وتعتبر أن الابداع أو الابتكار هو خروج على النص ينبغى حذفه ومحاربة المتسبب فيه»[1].

دعونا نكن منصفين يا سادة، صادقين على الأقل أمام ضمائرنا، فالتعليم فى وطننا العربى يعانى من مشكلات لا حصر لها، فالمعلمين ذوى مرتبات ضئيلة فى ظل صعوبة المعيشة، وهذا يدفعهم إلى عدم إجادة المنتج المقدم للطالب من مادة علمية واهتمام بالتنشئة الأخلاقية للطلاب، مضافاً إلى ذلك البحث عن سبل للعيش خارج منظومة التعليم الرسمية، كالدروس الخصوصية واللجوء إلى الأعمال التجارية وغيرها مما يقدح فى شرف مهنة التعليم ذاتها، وينقص من قدرات وإمكانيات المعلم العلمية والتربوية، لذا نجد اشتراطاً وضعه النشار لنهضة التعليم جاء نصه كالتالى: «إن الأداء الجيد يرتبط بلا شك بالدخل المناسب لعضو هيئة التدريس سواء كان مدرساً بالمدرسة أو أستاذاً بالجامعة، وبعدما نعطى لهذا أو ذاك ما يكافئ الأداء الجيد يمكن أن نُخضعه لمعايير الجودة فى الأداء وأن نحاسبه وأن نعاقبه إذا ما خرج على أى تقاليد أو قيم علمية أو أخلاقية»[2].

(1) المصدر نفسه، ص117.

(2) د. مصطفى النشار، العلاج بالفلسفة، ص102، وهذه القضية قد أثيرت كثيراً من قبل وتم اقتراح عدة حلول لها من ضمنها إلغاء مجانية التعليم، تلك المحاولة التى كثيراً ما باءت بالفشل، يقول د. ابراهيم شحاته :» إننى أعتقد بأن محاولة التطبيق الحرفى لمبدأ توفير التعليم فى جميع مراحله بالمجان لجميع المواطنين قد أدت فى الواقع إلى حرمانهم جميعاً، ما عدا القادرين مالياً، من التعليم الحقيقى فى جميع مراحل التعليم، ولن يتغير الوضع إلا إذا قصرت الدولة التعليم المجانى أولاً على التعليم الأساسى وخصصت له قدراً كافياً من المواره = المخصصة للتعليم بحيث توفره فعلاً وعلى أعلى مستوى ممكن لجميع الأطفال، بعد ذلك يمكن تخصيص القدر الباقى من الموارد المالية المتاحة لتمكين=

أضـف إلى ذلـك عقم المناهـج التعليمية والتى تركز عـلى ذاكرة الطالب دون عقلـه، وهـذا يبدو فى ذلك الكم الهائل مـن المعلومات التى تتكدس فى الكتب الدراسية فى مختلف المواد بكل مراحل التعليم والتى نريد أن يحفظها الطالب، إما بحفظ ما فى هذه الكتب أو من ملخصات لها، وبقدر ما يستطيع حفظـه من هذه المعلومات بقدر ما يكـون تفوقه فى الامتحانات التى توضع دائماً لقياس قدرة الطالب على التذكر لا قدرته على الفهم والإبتكار!![1].

لـذا يركز النشـار على ضرورة نقل الطالب من الاتبـاع إلى الإبداع، من التقليـد إلى التجديد فيقـول: «إن تغيير نظامنا التعليمـى وتطويره ينبغى أن يقـوم إذن على أسـاس من تعويـد الطالب على كيفية البحـث العلمى وليس تلقينـه النتائج العلمية، وتدريبه على الاكتشـاف والاخـتراع وليس تحفيظه تاريخ الاختراعات والاكتشـافات، تعويده على اسـتخدام المكتبة ومراكز المعلومـات وليس التركيز على حشـو ذاكرته بمحتويـات الكتب، فالذاكرة المثقلة هى أكبر معوق أمام الابداع العقلى»[2].

إن النظـام التعليمى الـذى يركز على ذاكرة الطالب هو أسـوأ النظم على

= الطلبة الفقراء القادرين ذهنياً من مواصلة التعليم والاستمرار فى المراحل التالية بحسب ما يسمح به نبوغهم، دون أن يصبح العجز المالى عائقاً بأى حال فى سبيلهم، أما الطلبة القادرون مالياً أو غير المتفوقين فيكون من حق الكليات الجامعية كل حسب حاجتها وظروفها وطبق ضوابط يقرها مجلس الجامعة، أن تسمح لهم بالالتحاق بها بالقدر الذى تقرره ومقابل مصروفات تغطى نفقة العملية التعليمية كلها أو بعضها، وقد توفر فائضاً يُستخدم لتخصيص منح إضافية أو قروض دراسية لغير القادرين « انظر د. ابراهيم شحاته، وصيتى لبلادى، ص134.

(1) د. مصطفى النشار، بين قرنين، ص69.

(2) المصدر نفسه، ص71.

الإطلاق لأنه لا يخاطب ملكة الإبداع، ولم يمرن الطالب على التفكير باستقلال عن الآخرين ولم يمرنه على استخدام عقله الواعى أو استخدام المنهج العلمى فى التفكير، إنه حتى - على حد تعبير مصطفى النشار - لو كان ممن درس وتعلم هذه الطريقة فى التفكير فقد درسها دراسة التلقين والحفظ ليحصل على الشهادات الدراسية ليطبق ما درسه فى ميدان عمله، وليس ليستخدمه فى مجال حياته العملية، إنها ثقافة يسود نظام التعليم فيها الفصل بين النظر والعمل، أو ينفصم فى إطاره الفكر عن الواقع، و يستند إلى التكرار الممل والتقليد الأعمى والمناهج الصمّاء الجامدة، ولعل حال الدارس فى ظل هذا النظام التعليمى ليس بأفضل حالاً من المعلم، فكلاهما ينقل ما أبدعه الآخرون، وكلاهما غير قادر على أن يمتلك ناصية ما يعلمه أو ما يتعلمه لأنه ببساطة ليس صاحبه أو مبدعه، ففرق كبير بين من جدّ واجتهد وفكّر وتأمل وبحث وجرّب حتى وصل إلى ابداع نظرية علمية أو اختراع مخترعاً جديداً، وبين من يتلقى هذه النظرية أو يستخدم هذا الاختراع[1] .

هذه هى أكبر معوقات التعليم، المنهج الذى يقوم على الحفظ، والمعلم الذى يعانى السوءات كلها، وهو ما يحتاج إلى تكاتف الجميع للقضاء على هذه الأزمات.

3- مواد التعليم الرئيسية:

نكاد نلمح فى الأفق البعيد اهتمام الفلاسفة بقضية المواد التدريسية، وأول تجربة عرفتها كمتخصص فى الفلسفة اليونانية هى التجربة الأفلاطونية،

(1) د. مصطفى النشار، فى فلسفة الثقافة، ص103

حيث حدد أفلاطون لكل مرحلة من المراحل الشهيرة فى جمهوريته منهجاً معيناً يتم تدريسه.

واشتُهرت التجربة من بعد أفلاطون عند كثير من فلاسفة الإسلام وفلاسفة عصر النهضة، ثم تم تجديدها اليوم إثر القفزة العلمية الهائلة التى ولدت من رحم القرن الحادى والعشرين وما سبقه من تطورات فى علوم الحاسب والوراثة وغيرها.

وهنا نجد اهتماماً من النشار بهذه القضية، إذ تقع الفلسفة عنده الموضع الأكبر والأول فى مناهجنا التعليمية، فنراه يتساءل فى تعجب، ويتعجب فى تساؤل قائلاً: «وأعجب - فى وطننا العربى المعاصر - ممن ينادون بتطوير النظام التعليمى الجامعى الأكاديمى وهم لا يزالون بعيدين عن إدراك أهمية الدراسات المنطقية والفلسفية كشرط أساسى وضرورى للتربية العقلية العلمية القادرة على الاكتشاف والإبداع، إن الإبداع الفكرى والعلمى يقوم على أسس ضرورية أهمها:

1- دراسة الرياضيات ومبادئ الحاسب الآلى.

2- دراسة مبادئ المنطق والتفكير العلمى.

3- دراسة مبادئ التفكير الفلسفى.

هذا بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بتدريس اللغات سواء اللغة العربية أو اللغات الأجنبية، وهذا أمر يُجمع عليه المختصون، فهذه هى المداخل الحقيقية للإبداع العلمى وللتربية التى تخرج شخصيات قادرة على تغيير واقعنا الحضارى إلى الأفضل، وتجعلنا فى المستقبل القريب ممن يشاركون فى الإبداع العالمى فى كافة التخصصات»[1].

(1) د. مصطفى النشار، بين قرنين، ص76.

هـذه مطالـب منهجية مشروعـة، فالاهتـمام باللغـات ضرورة تفرضها الحاجة الملحة الآنية، سـواء الاهتمام باللغة العربية، إذ أن السـبيل لإحصاء تراثنا العربي الإسـلامي فيما يقول عصمت نصار مرهون بإصلاح حال لغتنا العربية وتخليصها من جمودها وتحرير أسـاليبها من قيود الحواشي والغريب مـن الألفاظ، و إضافـة ما ينقصها من ألفـاظ الحضارة إليها حتى يتسـن لها مواكبـة المدنية الحديثة، ثم تحقيـق الجيد من كتب الأقدمـين تحقيقاً علمياً و إعـادة نشره في ثوب سـلس العبارة واضـح الأفكار[1] أو سـواء بالاهتمام باللغـات الأجنبية لمواكبة الأحداث العلمية والتطورات التي تحدث في ثورة التكنولوجيا بلغاتها الأم.

وقريبـاً من هـذا الرأي باختلاف بسـيط يذهـب جـارودي إلى أن أهم ثلاث مواد تدريسـية هي القـراءة (اللغة) والتاريخ والفلسـفة، فهذه المواد هي أسـاس أي نظام تعليمي، فتعليم القراءة سـيدفع الجهل عن ربع سـكان العالم، أما التاريخ فهو العلم الذي تُخدَّر به الشـعوب ويجلب لها الذكريات الزائفة ويقودها إلى هذيـان العظمة أو الاضطهاد، إنه بالأحق صار غواية، إذ يصبـح المؤرخ أشـبه بمهندس معـماري يتعامل مع زبائنـه كأنه يضع لهم تاريخاً صالحاً للسـكن ومن ثمّ فالواجب على المؤرخين التزام الحيادية وعدم التعصب والتحيز ورفض الآخر والاستعلاء عليه[2].

أمـا عصمت نصار فقد وضع في أول مادة مـن التوصيات العامة لإصلاح

(1) د. عصمت نصار، الخطاب الديني والمشروع العلماني وجهان لعملة زائفة، دار روافد للنشر، القاهرة، سنة 2013م، ص399.

(2) روجيه جارودي، كيف نصنع المستقبل، ترجمة منى طلبه وأنور مغيث، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2001م ،ص176.

التعليم ما نصه كالتالى: «جعل مادة التربية الدينية والتربية الوطنية والتاريخ والفلسفة مواد رئيسة تعامل معاملة باقى المواد فى التدريس والتقييم، وذلك لترسيخ الروح الدينية إسلامية كانت أو مسيحية، فى قلوب وعقول المتعلمين وحمايتهم من التيارات الإلحادية التى ترمى فى المقام الأول إلى تبديد الطبيعة المصرية التى جُبلت على التدين وكذلك توجيه ولائهم إلى مصر دون غيرها[1] وتهيئة أذهانهم للمتغيرات السياسية والاقتصادية، ليكونوا عوناً للرأى العام القائد فى أداء خطط التنمية وتزويد عقولهم على النقد والتسامح الفكرى، وصبغ عقولهم بالصبغة الفلسفية التى تمكنهم من الإبداع فى شتى ميادين الحياة (الأدب والفن والعلم) وتعينهم على استشراف المستقبل والتخطيط لحل مشكلاتهم من جهة، وتشعرهم بأن أهمية هذه المواد لا تقل عن غيرها من جهة أخرى»[2].

إجمالاً يمكننا القول بأن ثمة إصلاحاً جذرياً وجوهرياً لنظمنا التعليمية فى وطننا العربى أصبح شرطاً رئيسياً وأولياً لصناعة نهضة قومية عربية إسلامية، فكما أن البداية ثقافياً هى الحل، فإن اجراء الإصلاحات وتحديث النظام التعليمى أمر لا يقل خطورة عن تغيير النمطية الثقافية السائدة، وأن هذا الإصلاح المنتظر لابد أن يطال جميع أبعاد العملية التعليمية، بما فى ذلك اختيار المواد التى ينبغى تدريسها وأن يتولى الفلاسفة القيام بهذا الدور حديثاً بمثل ما قاموا به قديماً.

(1) يتحدث هنا عن مصر، ولكن حال التطبيق الفعلى يتم استبدال القومية العربية باسم «مصر» ليفنى الأخص فى الأعم.

(2) د. عصمت نصار، من جوه نبدأ، دار الهداية لنشر، القاهرة، ط1، سنة 2012م،ص336.

ثانياً: تجديد الخطاب الدينى

وهى ثانى أهم دعائم صناعة نهضة قومية عربية و إسلامية، لأن الإسلام يمتلك المقومات الذاتية لصناعة تلك النهضة، فقط هو فى حاجة إلى إعمال مبادئه وفهم مقاصده، و إيقاظ أبناء الخليل إبراهيم فيما يقول جارودى: «ولذلك لا يتحتم علينا نحن مسلمى الغرب أن نحكم على النظم السياسية المختلفة فى البلاد الإسلامية، فهذا شأن خاص لكل شعب ولكل بلد، ولكن واجبنا الأول هو الدفاع عن رسالة الإسلام فى شموليتها واضعين أنفسنا ليس فقط فى نطاق أمة إسلامية تعلو على الإنقسام إلى أمم كان الاستعمار قد أخذ على عاتقه أن يقسمها حتى يقهرها، ولكن فى نطاق عالمى موقظين كل العائلة الروحية للحظ الإبراهيمى، وكل حكم العوالم الثلاث، بما فيها النزعات الإنسانية المسماة بالإلحادية، ببساطة لأنهم ليس عندهم يقين فى أن إيمانهم يرد إلى الإنسان إيمانه بالله، بينما هم يحللون هذا الإيمان، لأن المهم كما نكرر ليس إنساناً يتكلم عن إيمانه، ولكن المهم هو ما يفعله للإسلام وضد الاتجاه إلى حرفية عقيمة وتلمودية، وضد قصر الاجتهاد على أقلية مما أوجد فى الإسلام إكليروسية غريبة متعددة مناهضة لروح الإسلام، فإن مهمتنا أن نتذكر ما هو الإسلام الحقيقى»[1].

إن الإسلام لم يفقد قدرته التنافسية بعد، ولن يفقدها إلى الأبد، فقط يمر بمراحل يتخلى فيها أبناؤه عن التجديد، فتولد الكارثة وتنشأ التبعية، يقول جارودى: «إن الإسلام اليوم يملك إمكانيات واحتمالات انتشاره

(1) روجيه جارودى، الإسلام، ص115.

بأكثر مما كان فى أوج عظمته، فهو يستطيع أمام هذا الإفلاس المستعصى والمزدوج للنموذج الأمريكى والسوفيتى أن يعيد الأمل إلى عالم مهدد فى بقائه بهذا الفشل المزدوج، إنه يستطيع ذلك إذا تعالى عن الرفض العقيم للإجتهاد، ذلك الرفض الذى أدى به إلى انحطاط يصعب علاجه، إن الإسلام اليوم يعرف كيف يستعيد المبادئ الفعالة التى صنعت عظمته»[1].

إذن قضية التجديد باتت اليوم أكثر إلحاحاً من أى وقت مضى، خاصة فى ظل انفلات أخلاقى من ناحية، يعقبه تشدد فى الرأى والفتوى من ناحية أخرى لدرجة يمكننا القول مع عصمت نصار بأن: «إهمال التربية الأخلاقية القائمة على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والتسامح مع الأغيار و إقامة العدل وطلب الحق سوف يؤدى إلى فساد المجتمع وظهور الجماعات الماجنة والعنف الموجه، كما أن غيبة التضامن الاجتماعى الذى حث عليه الإسلام سوف يؤدى إلى اتساع الهوة بين الطبقات ويُحرّض المعدمين على السطو على حقوق الأغنياء ويُحرّض على ثورة الجياع»[2].

وما تولد هذا العقم الفكرى فى الدين والكف عن الاجتهاد إلا لسببين رئيسيين عند مصطفى النشار، الأول دخول غير مختصين إلى ميدان الفتوى: «وفى اعتقادى الشخصى أن كثرة الاختلافات والخلافات إنما يترتب على دخول غير المختصين مجال الدعوة والتفسير، ولو التزم المسلمون بالشروط القرآنية للمجددين الموكل إليهم الافتاء والتفسير لما وجدنا أنفسنا أمام كل هذه الشيع

(1) نفس المرجع، ص119.

(2) د. عصمت نصار، وجهان لعملة زائفة، المرجع السابق، ص402.

والفرق المتناحرة من التيارات الإسلامية والجماعات الإسلامية التى تتراوح بين الاعتدال والتطرف إلى حد يضيع معه الإسلام الصحيح»[1].

والثانى ظهور الدواعش الفكريين الذين يعطون قداسة لنصوص نبوية مشكوك فى صحتها ويحسبونها من صحيح الدين ويغلقون عقولهم دون أى تجديد، يقول النشار: «فلا قداسة إلا للنص الدينى، وما عدا ذلك قابل للمناقشة والحوار، قابل لأن نأخذ به وفق مقتضيات عصرنا وقابل لأن نتجاوز عنه وننحيه جانباً باعتباره معوقاً للتقدم أو يمثل عبئاً ضبابياً يعوق الرؤية ويمنع الانطلاق»[2].

إن تقدم الإسلام اليوم على الأرض مرهون بمدى وعى المسلمين ذاتهم، فالإسلام قوته ذاتية، بمعنى اشتماله على عناصر قوته التى تضمن له الانتشار عالمياً فيما يقول لوفيكو مراكش: «إن الدين الإسلامى احتفظ بكل ما هو أكثر عقلانية واحتمالاً فى المسيحية، وكل ما يبدو فى نظرنا موافقاً لقانون وسنة الطبيعة، وقد استبعد من عقيدته جميع ألوان الغموض الموجودة فى الإنجيل، والتى تبدو لنا غير معقولة وغير مفهومة، كما أنه استبعد من الأخلاق كل المبادئ المتزمتة التى يصعب على الناس تطبيقها، مما جعل الوثنيين اليوم يشعرون أنهم أكثر ميلاً إلى التنكر لوثنيتهم واعتناق الإسلام بصدر رحب واعتناق الشريعة المحمدية أكثر من الشريعة الإنجلية»[3].

(1) د. مصطفى النشار، من الثورة إلى النهضة، ص144.
(2) د. مصطفى النشار، فى فلسفة الثقافة، ص133.
(3) نقلًا عن د. عبد الرحمن بدوى، دفاعاً عن القرآن ضد منتقديه، هدية مجلة الأزهر، القاهرة، سنة 2015م، ص159.

وما أكثر هذه الشهادات لعدول مفكرى الغرب، وما أكثر ما أشاد الأعداء بالإسلام، فأين تقع المشكلة إذن؟ ولماذا تخلف المسلمون فى حين تقدم الغرب مع وجود شرائط تقدم المسلمين، متمثلة فى منهاج قرآنى يشمل كافة ما يتعلق بأمور الدنيا والدين؟

إن القرآن يحتوى على (6236) آية منها (228 آية فقط) مخصصة للتشريع منها (70 آية) متعلقة بالأسرة و(70 آية) متعلقة بالقانون المدنى و(13) باجراءات التقاضى و(10) للقانون الدستورى و(2) للنظام الاقتصادى والمالى و(25) للعلاقات الدولية و(30) لقانون العقوبات[1].

هذه الآيات تمثل فى مجموعها منهاجاً عاماً لحياة المسلمين تنظم لهم حياتهم وتأمرهم بالأخذ بأسبابها وتبرهن لهم فى غير لبس أو غموض أن هذا الدين يأمر بالعقل، وأن ثمة اتصالاً وشائجياً وثيقاً بين الوحى والعقل: «فلا يمكن أن يُغنى العقل عن الوحى، لأنه لا يتعارض أحدهما مع الآخر، ولا يمكن أن يحدث التصادم إلا بين عقل عاجز وقراءة سقيمة، فالعقل العاجز، أى الوضعى المجرد من الحكمة والوحى والقراءة السقيمة، أى الحرفية التى تفصل كل جزء من النص عن سياقه العام، وكل البراهين على وجود الله تقوم على استعمال للعقل بشكل يخالف الثوابت»[2]، ثم يوضح جارودى هذا الاتصال أيضاً بقوله: «والإسلام حين لم يضع أى قيود لاستعمال العقل لا فى العلوم ولا فى الحكمة، بل دعاه على العكس من ذلك أن يجتهد فى هذا الاستعمال، وهو فى ذات الوقت أوضح لنا أن العلم والحكمة لا يمكن أن

(1) عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ط7، القاهرة 1956م، ص34.
(2) جارودى، الإسلام، ص49.

تصل تمامها، إلا حينما تهتدى برسالات الأنبياء، ولقد علمنا الإسلام أن نقرأ بعلم وحكمة كل الآيات الدالة على وحدانية الله الخالق، وكذلك الدالة على الخير والشر والصراط المستقيم، وكل الأشياء الصالحة التى تتفق مع العلم والحكمة إذا كانا سيذهبان فى نفس الطريق، أى سيتوصلان إلى الاعتقاد بأنهما لن يكونا تامين إلا فى نور الوحى، أو ليس هذا النور هو الذى نرجوه من الله فى كل صلاة؟»[1]، وقد صدق السيد أبو الفيض المنوفى فى قوله: «فالدين والفلسفة قد خرجا فى الحقيقة من مهد واحد، ودرجا وتكونا مع التاريخ حتى استفحل وعظم أمرهما، وأخذ كل منهما طريقه وغايته، بحسب أسلوبه الخاص ومنهجه، إلى أن تمخضت الفلسفة عن العلم، فشب وكبر وازداد بسطة ونشاطاً ونجاحاً، ولمّا صار هذا شأنه عق أمه الفلسفة ولم تستمر عنايته بالبحث المجرد النافع فالتحق بخدمة المال»[2].

إن أى حديث حول تعارض العقل مع النقل مردود على أصحابه، حتى عند أئمة أهل السنة والجماعة مثل ابن تيميه والإمام أحمد وغيرهما[3] فهم قالوا بالاتصال لا بالانفصال ويشهد لهم تراثهم بهذا الاتجاه.

أما اليوم، فقد انغلق المسلمون على أنفسهم، فهم بين تارك للنص القرآنى وبين متشدد فى التأويل، ثم عكف قوم آخرون على الإفتاء والتفسير وفق آراء عقيمة لا تُغنى ولا تُسمن من جوع، ودون أن يأخذوا فى اعتبارهم صلاح القرآن لكل زمان ومكان وتجدده على الدوام وصعوبة اختراقه من أى أحد، يقول أحمد

(1) المرجع نفسه، ص50.

(2) السيد أبو الفيض المنوفى، نقد الحضارة المعاصرة، ص74.

(3) انظر بحثنا «مقاصد الشريعة عند ابن تيميه « مجلة الرأى، الكويت، سنة 2014م، ص7 وما بعدها.

لطفى السيد: «إن القرآن الكريم بهذا الاسم الكريم تنطق به ملايين الشفاه، وله تهتز ملايين القلوب، وهذه الشفاه وتلك القلوب تنطق وله تهتز منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً، هذا الكتاب الكريم الذى أُحكمت آياته، ثم فُصلت من لدن حكيم خبير، لم تصل إليه يد عدو مقاتل، أو محب جاهل، بل ظل بين دفة المصاحف طاهراً نقياً، بريئاً من كل اختلاف واضطراب، فهو إمام المتقين، ومستودع الدين، و إليه المرجع إذا اشتد الأمر، وعظم الخطب، وسئمت النفوس من التخبط والضلال، ولا يزال لشعاع نوره نفوذ بين تلك الحجب التى أقاموها دونه، ولابد أن يبلغ ضياؤه بأيدى أنصاره وأعين أوليائه ليهتدوا به، ويحمدوا سره، لكن إذا غلبت عليهم ظلم البدع، وران على قلوبهم ما كسبوا من تحزب الشيع، فهؤلاء فى عمى عن نوره، وقلوبهم فى أكنة أن يفقهوه»[1].

ويوجه الشيخ المراغى النقد إلى المنغلقين الذين لا يسعون إلى التجديد والاستفادة من نبض القرآن فالقرآن حى متجدد الفهم على الدوام، يقول الشيخ: «إنهم استكانوا فى القرون الأخيرة إلى الراحة وظنوا ألا مطمع لهم فى الاجتهاد فأقفلوا أبوابه ورضوا بالتقليد وعكفوا على كتب لا يوجد فيها روح العلم وابتعدوا عن الناس وجهلوا طرق التفكير الحديث وجهلوا ما جدّ فى الحياة من علم وما جدّ فيها من مذاهب وآراء فأعرض الناس عنهم ونقموا على الناس، فلم يؤدوا الواجب الدينى الذى خصّصوا أنفسهم له وأصبح الإسلام بلا حماة ولا دعاة بالمعنى الذى يتطلبه الدين»[2].

(1) أحمد لطفى السيد، تقرير مرفوع إلى أعتاب فؤاد الأول، عن فهرس القرآن للمصحف الملكى المصرى، دار الكتب المصرية، القاهرة 1933م، ص13.

(2) محمد كرد على، العلامة المراغى شيخ الأزهر، تقديم حسين مهران، الهيئة العامة لقصور الثقافة 1995م، ص23

وكذا نجد تأكيد قاسم أمين على ضرورة التجديد، ذلك أن جوهر الإسلام يحمل كل مقدمات العالمية، غير أن الجمود الذى يصيب معتنقيه من حين لآخر هو الذى يعوق ذلك، ويصور الإسلام فى عيون الأغيار على صورة مبدّلة لطبيعته التى تقوم على الاستنارة والتجديد والإصلاح، كما أن تجديد المشروع الحضارى للإسلام لا يعنى أبداً التمسك بسنن القدماء فى العصور الإسلامية الماضية، بل الواجب إخضاع نظمهم السياسية والاجتماعية واجتهاداتهم الفقهية وفنونهم، وعلومهم كلها خاضعة للنقد والتغيير والتحديث وفقاً لمتطلبات كل عصر»[1].

إن مستقبل الخطاب الدينى اليوم فى عالمنا العربى ينذر بالخطر، والعبرة على الدوام بالنتائج، فيمكنك بكل بساطة أن تعرف جدية منهجك أو عبثيته من خلال النجاح أو الفشل، فإذا وجدت الجهل والعبثية وفوضى الفتوى وانهيار العقل وانعدام الرؤية التجديدية، فهذا دليل انهيار الخطاب الدينى وعلامة على فشل الدعاة وصمت المفكرين، يقول عصمت نصار: "ليس من اليسير قراءة الواقع المعاش فى مصر، الذى يمكن وصفه بالعبثية، فالخطابات مشوشة، والرؤى مشوهة، والمنابر مسيسة، والفكر الدينى احتكره المتعالمون وأضحت لغة الخطاب النقدى مصاولات بين عصبة المكفرين وجماعة المجترئين وجمهور المغيبين، وعلى مقربة من ذلك نجد الخطاب الفقهى يلوح بسيف النهى عن المنكر الذى ارتأه متناسياً تماماً الأمر بالمعروف، أما الخطاب الصوفى فتسربل بعباءة الإرجاء حتى لا تُهدم زواياه

(1) قاسم أمين، الأعمال الكاملة، تحقيق وتقديم د.محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة 1989م، ص413.

وتُخرّب أضرحته، و إذا ما انتقلنا إلى خطاب الإصلاحيين والمجددين فسوف نجد صرير أقلامه استحال إلى أنين الصامتين المسنحبين»[1].

هذا الواقع المصرى ينسحب على واقعنا العربى ككل، فإذا فسد الخطاب الدينى فالسقوط الحضارى والأخلاقى هو البديل، لذا نجد صرخة خرجت وسط هذا الظلام الدامس: «أفيقوا يرحكم الله، فالخطاب الدينى أوشك على السقوط، و إذا حدث ذلك فسوف تعانى مصر من فوضى لا يمكن التكهن بمداها ولا نتائجها، و يرجع ذلك إلى عجز المصريين عن تقليد النموذج الأوربى الذى اعتلى جياد العلم بعد انكسار سلطة الخطاب الكنسى فكيف يمكن أن نتوقع مستقبلاً لأمة فسد خطابها الدينى، وتراجع العلم فيها، وتشاكل الأمر على نخبتها، وتسلل اليأس إلى شعبها»[2].

ما المخرج إذن؟

لا شيء غير فتح باب الاجتهاد وهو أحد أهم دعائم الدين ذاته، بل وأحد فروضه وصولاً إلى اليقين، يقول مصطفى عبد الرازق: «فمن المعلوم أن من سلك طريق الاجتهاد ولم يعول على التقليد فى الاعتقاد ولم تحجب عصمته فهو معرَّض للخطأ ولكن خطئه عند الله واقع موقع القبول، حيث كانت غايته من سيره ومقصده من تمحيص نظره أن يصل إلى الحق و يدرك مستقر اليقين»[3].

(1) د. عصمت نصار، وجهان لعملة زائفة، ص143.
(2) المرجع السابق، ص144.
(3) مصطفى عبد الرازق، محمد عبده، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، سنة 1997م، ص115.

ويرجع جارودى تأخر المسلمين واحتلالهم قاع السلم الحضارى اليوم إلى الإنغلاق، ذلك أن الاجتهاد هو سر التقدم، وما ضاع التقدم وتعثرت أقدام المسلمين إلا بتخليهم عن الاجتهاد، فيقول: «..... وأصبح القرآن حبيساً خلف سور من التفاسير، ولم يعُد رسالة حية خالدة لأجيال الإسلام الجديدة، وكأن معناه قد حدد مرة واحدة لكل الأجيال إبان حكم الأسرة العباسية، فقد حاول الخلفاء العباسيون حين بدأت إمبراطوريتهم تتهدد من الداخل والخارج، وحيث كان كثير من الناس فى البلاد التى دخلها الإسلام حديثاً يدعون الإسلام ليستفيدوا من نظام السادة الجدد مثلما فعل الإمبراطور قسطنطين فى المسيحية، ولم يكن باطن ومهمة الإيمان يشكلان معياراً من السهل إدراكه للتفريق بين المخلص والمتمرد، فكان لابد من معيار خارجى يمكن رؤيته، «فالمسلم الصالح» لم يكن هو الذى يؤمن بالله ورسالة نبيه الداعية إلى اتباع هدايته سبحانه ولكنه كان ذلك الذى تمثل الأفعال الظاهرية التى يسهل تعلمها وتقنينها مطابقة لتقاليد ثابتة فى محظوراته كما فى أوامره، لقد ظهر انتصار الحرفية والعقائدية لمدة ألف سنة فى تكرير آلى وحرفى يصيغ المدارس المتعلقة بتفسير القرآن.

وهكذا بدأ وانتشر انحطاط العالم الإسلامى، والذى استمر لعشرة قرون، وبهذا المفهوم من معاكسة النداء الإلهى فى القرآن الداعى إلى التدبر والبحث حكم على البلاد الإسلامية بالشكلية التى أوقعتها فى المراتب الدنيا لحركة التاريخ، ووقفت عائقاً أمام صعود اليقين الإسلامى فى سلم العالم كما كان قبل أن يغط فى نوم عميق بسبب زعمائه السياسيين وعلمائه، حيث كان العلم مرآة ولم يكن مشروعاً»[1].

(1) جارودى الإسلام، ص123 - 124.

تلك هى المأساة .. تلكم هى الأسباب الرئيسة لانهيار المسلمين، ضياع الخطاب الدينى وانهيار آلياته وضعف روح التجديد فيه والإنعكاف حول قراءة الماضى دون التفكير فى متطلبات المستقبل، حتى تحول الخطاب الدينى من جامع لكلمة المسلمين إلى مفرق، ومن موحد للأمة إلى مشتت لها، ليتحول من مصدر للقوة إلى مصدراً للضعف، يقول النشار: «ولذلك أصبح الأمر جدّ خطيراً وخاصة فيما يتعلق بالخطاب الدينى الإسلامى على وجه الخصوص، إذ أصبح عاملاً أساسياً من عوامل الفرقة فى المجتمع عموماً وفيما بين المسلمين على وجه الخصوص، أصبح عاملاً من عوامل الصراع والتناحر وتقسيم الأمة إلى مسلمين وغير مسلمين من ناحية، وقد يكون هذا أمر طبيعى، لكنه يُثار اليوم على أنه تمييز بين مسلمين وكفار، ثم زاد الأمر سوءاً بتعدى هذا التقسيم إلى تقسيم المسلمين أنفسهم إلى فرق يكفر بعضها بعضاً و يزعم كل فريق أنه وحده المسلم وأن الباقين خارجون على صحيح الدين و ينبغى مفارقتهم بل وقتالهم!! وقد زاد تعصب المتمترسين حول هذه الخطابات التى تفرق أكثر مما تجمع وتُجذر أسباب الصراع أكثر مما تشير إلى أسباب التلاقى وتؤكد على المشترك حينما ارتبط هذا الصراع «الخطابى» بصراع «المصالح السياسية» وكلما ازداد الارتباط بين أى نوع من أنواع هذا الخطاب الدينى بتحقيق أهداف سياسية آنية لهذا الطرف أو ذاك ازداد حدة وخصومة مع بقية صور الخطاب، فهذا «إخوانى» وهذا «سلفى» وذاك «علمانى» وهذا «ليبرالى» وذاك «إسلامى» ثم هذا سلفى جهادى، وهذا جماعات إسلامية وهذا جهادية تكفيرية، وذاك جماعات إسلامية إصلاحية، وهذا سلفى معتدل وذاك سلفى متطرف.. سيل كبير من التقسيمات والتصنيفات التى شرذمت حتى الإسلاميين ذاتهم وشرذمت رؤيتهم للآخرين لدرجة سدت الأفق أمام

أى محاولة للتوحد والإلتقاء بين كل هذه الفرق المتشرذمة المتناحرة فيما بينها سواء داخل التيار الواحد أو بين التيارات المختلفة»[1].

وغـذت تلك الفرقة وذاك التناحر بلاد المسـلمين، حتـى أصبحت كلمة «هذا كافر» و«هذا فاسق» أقل كلمتين يمكن قولهما على المخالف فى الرأى، حتى بين الجماعات المتأسلمة نفسها فالإخوان يكفرون السلفيين، والسلفيين يكفرون الجهاديين، والجهاديين يكفرون الجميع ويحلون دم الجميع، من هنا تولـد الأزمات التى تعجز أمامها الحلول، ولعل السـبب المباشر فى ذلك غيبة الوعـى لدى القائمين عـلى الخطاب الدينى وعجز هذا الخطـاب عن التواصل مع الجماهير واقناعهم بالدين الحق والمقاصد الرئيسـية للشريعة الإسـلامية وعدم إدراكهم لمتطلبات المستقبل.

ليـس من حلـول واقعية إذن غير تجديـد آلية الخطـاب، ليأخذ معطيات العقل ويتعامل مع الواقع بجدية ويتطلع إلى المستقبل بأمل، لذا وضع النشار عدة أسـس لإصلاح وتطوير الخطـاب الدينى فيقول: " لقـد افتقد الخطاب الدينى المعاصر اللغة السـوية للخطاب وجنح إلى لغة صراعية تنافسـية بين جماعات وتيارات الإسلام السـياسى المعاصر، وغاب صوت العقل والحكمة والدعوة إلى الله والدين بالموعظة الحسـنة ولذا أرى أن إصلاح وتحديث هذا الخطاب وتطويره ينبغى أن يقوم على أسس خمس وهى:

1- العـودة إلى الاسـتناد إلى صحيح الديـن (القرآن والسـنة) قبل ظهور الخـلاف بين الفرق والتأكيد دائماً على أن خلافاتهم هى مجرد اختلاف فى الرأى ليس فيما يخص جوهر العقيدة وإنما ما يخص بعض الفروع.

(1) د. مصطفى النشار، من الثورة إلى النهضة، ص150 - 151.

2- الحرص على عقلانية الخطاب الدينى والبعد به عن إشاعة الخرافات والخزعبلات والبعد عن التقليد ومحاربة الجمود مع الحرص على ابراز القضايا المتجددة والتعبير عنها على أساس من صحيح الدين.

3- مراعاة التدرج فى الخطاب الدينى بحيث يكون موافقاً للمخاطب، فمخاطبة عامة الناس غير مخاطبة خاصتهم، إذ ينبغى أن يقتصر الخطاب الموجه لعامة الناس على شئون دينهم الحياتية.

4- نبذ التعصب والتسامح مع أصحاب الآراء والمعتقدات الأخرى إعمالاً لمبدأ »أن الحقيقة حمّالة أوجه» ولمبدأ الاستفادة من كل الطاقات والديانات لخدمة المجتمع المسلم فى أى دولة من الدول الإسلامية.

5- استشراف المستقبل كضرورة من ضرورات تطوير الحاضر، مما يعنى التقليل من قداسة الماضى لصالح أن بالمستقبل إمكانات ينبغى أن نستشرفها لنعمل من خلالها على نشر الدعوة الإسلامية وفق ضرورات الحاضر و إمكانات المستقبل والتنبوء بمساراته المختلفة»[1].

و يؤكد عصمت نصار على الخطوط العامة والرئيسة لطبيعة هذا التجديد فيراه عبر أربعة محاور رئيسة كالتالى:

1- إن الدين الإسلامى ملة وحضارة لا صراع فيه بين العقل والنقل، ولا صدام بين الشرع والعلم، ودستور يكفل للفكر حريته وللوحى قدسيته.

2- إن التأويل العقلى هو المنهج الذى يجب على علماء المسلمين انتهاجه

(1) د. مصطفى النشار، من الثورة إلى النهضة، ص147.

فى فهم النص وفى التصدى لمشكلات المجتمع اقتفاءاً لخطى أبى حنيفة والشافعى.

3- إن علة تأخر المسلمين تكمن فى انصرافهم عن جوهر الملة المحمدية إلى أمور السياسة التى أضافت إليها ما ليس فيها من جهة، وما يتعارض معها من جهة أخرى، وأن خير سبيل لإصلاح ما فسد هو تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف والرجوع فى كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى.

4- إن الدين هو نقطة الانطلاق للإصلاح والتغيير باعتباره عقيدة الأمة وفكر الجمهور الراسخ الذى لا تبدّده شطحات الصفوة ولا جمود العامة»[1]

إن الدين الإسلامى ليس عقبة فى صنع التطور، وليس عصياً على التجديد الذى لخصه النبى الكريم ﷺ بقوله: «أنتم أعلم بشئون دنياكم»[2]، وبحثه ﷺ على الاجتهاد فى الرأى ومشورته لأصحابه، بما يدل على حيوية هذا الدين ومخاطبته للعقل أينما كان، وبما يبرهن على عظمة هذا الدين وقدرته على الاستمرار ومنافسة الأديان الأخرى بشهادة الغرب ذاته، إذ يقول مونتجمرى وات: «ومعظم المسيحيين يميلون إلى افتراض أن المسيحية ستكون هى دين العالم فى المستقبل، لكن هذا أبعد ما يكون عن أن يكون أمراً مؤكداً، ولنذكر عنصراً واحداً، فبعض الأمم المسيحية تعانى بشدة من العنصرية، والدين الذى لا يستطيع أن يحل مشكلة العنصرية بين أعضائه

(1) د. عصمت نصار، وجهان لعملة زائفة، ص392 - 393.
(2) رواه البخارى رقم (3114) ومسلم (752).

من المستبعد أن يكون قادراً على تقديم حلول كثيرة مُجدية لمشاكل العالم الأخرى.

ومن بين مزايا الإسلام تعميقه لمفهوم الأخوة وعمق حججه، إلا أن الثقة بالنفس مصحوبة بعمق الحُجج وقوتها قد تتحول إلى «عيب» وليس ميزة، عندما تعمى عين الإنسان عن رؤية ما هو جدير بالتقدير لدى الآخرين، لذا فقد يجد الإسلام صعوبة فى إدراج قيم أخرى من أديان أخرى ليستوعبها ويجعلها جزءاً منه.

والإسلام - بالتأكيد - مناضل قوى، ومنافس عظيم الشأن، سيعمل على مدّ الدين الواحد - دين المستقبل - بهيكله الأساسى»[1].

يبقى التساؤل الآن، هذه هى آليات تطوير وتحديث الخطاب الدينى، أقصد تلك هى شروط التجديد، فماذا عن الجماعات التى قسّمت المجتمع إلى طوائف يُكفر بعضها بعضاً ويقتل بعضها بعضاً باسم الدين، ويتراشقون فكرياً وهم لا يفكرون، ويخرجون من صحيح الدين كما يخرج السهم من الرمية وهم لا يشعرون، بل هم لا يفهمون مقاصد الدين الحقيقية ويظنون أنهم يفهمون؟.... ما الحل لتلك المعضلة؟ وكيف السبيل إلى الخلاص منها؟.

ثالثاً: التسامح

هو القيمة الإسلامية والإنسانية الكبرى التى تذوب عليها الخلافات والصراعات فى ظل عالم إسلامى مزقته الطائفية والأيديولوجية والحزبية

(1) مونتجمرى وات، الإسلام والمسيحية فى العالم المعاصر، مكتبة الأسرة، القاهرة، سنة 2001م، ص237 - 238.

من مشـكلة إلى مشـكلة، ومن أزمة إلى أزمة، يقول النشار: «إن ما يُثار الآن من جدل حول النقاب وزى المرأة لهو قمة التخلف والردة عن صحيح الدين الإسـلامى، إن علينا أن نركز على جوهـر القضايا الدعوية وليس مظاهرها، إننـا نعيش فى عصر انتُهكت فيـه الحرمات واغتُصبت فيه المقدسـات، فهل بالنقـاب تتحرر القدس؟! وهل بهذه القنـوات الفضائية التى باتت كالوباء المنتشر فى جسد الأمة سواءاً كانت داعية إلى العُرى واتخاذ الفنانين واللاعبين قدوة تُحتذى أو كانت داعية إلى اتخاذ الذقن والجلباب قدوة تُحتذى هل بهذه الطريقة أو تلك سيتشـكل لدينا الجيل القادر على حمل الأمانة وإدارة عجلة الـصراع الحضارى الضـارى بين الأمم حالياً؟ هل بهذه الطريقة سـننجح فى تربيـة الجيل القـادر على الإلمام بالمعـارف العصرية وقيادة الأمـة إلى التقدم العلمى المنشود الذى هو جوهر هذا الصراع الحضارى الآن؟!.

إنه مما يراد بنا هذا التطرف يميناً ويساراً، إنه مما يراد بنا أن يتأرجح شبابنا بين السير فى هذا الإتجاه أو ذاك! وتكون النتيجة هى هذا التخلف الحضارى الذى نشـاهده، فهو إما شباب اسـتمع لهؤلاء الذين يدّعون أنهم أئمة الدعوة وهـم أبعد ما يكونون عنها باستمسـاكهم بالمظاهر دون الجوهر، أو شـباب نافر رافض لحضارتنا وقيمنا ويسـير فى الشوارع متسكعاً متعرياً لاهثاً وراء شهوة يُشبعها أو ناصية شارع يجلس عليها ليضيع وقته هدراً»[1].

شـبابنا يضيع ونحن نغرق فى خلافات سـطحية العلم بها لا ينفع والجهل بها لا يضر، ولو تُركت كليةً ما قدمت ولا أخرَّت.... ولكنها السفسطة التى تضر ولا تنفع.

(1) د. مصطفى النشار، العلاج بالفلسفة، ص30.

إننا نفتقد بحق لغة الحوار، ولعله السبب الرئيسى الذى يقف وراء تشرذم الأمـة العربية والإسـلامية ومجتمعاتها المحلية، وليس من سـبيل أمام الفرقاء فى عالمنـا القومـى فى ظل هـذه الظروف العصيبـة، إلا أن يقدمـوا المصلحة القوميـة العليا للأمة بشـئ من التسـامح مـع الآخر، والتخلى عـن التعصب الأعمـى للفكرة أو للمبـدأ أو للعقيدة التى يؤمنون بهـا، وليدرك كل الفرقاء والمتعصبـين أن الحقيقة دائماً حمالة أوجه، وأن الوجه الذى يتمترسـون حوله باعتبـاره الحقيقة المطلقة ليس هو عـلى الأقل كل الحقيقة، ومن ثمّ عليهم أن يحسـنوا الاسـتماع إلى وجهة النظر الأخرى لعل فى الاستماع إليها والتسامح معها يكون حل المشكلة أو على الأقل يكون السبيل للتقارب أو للتعايش مع أصحابها، ففى التسامح وقبول التعايش مع الآخر أياً كانت آراؤه ومعتقداته، تكون المواطنة الحقة، ويكون جلاء الإيمان بالتعددية التى فطرنا الله عليها وجعلها أساسـاً من أسـس الحيـاة البشرية سياسـية كانـت أو اجتماعية أو اقتصادية أو إبداعية[1].

إن الدين الحق يجمع ولا يفرق، يوحد ولا يشـتت، قيمه واحدة، وأهدافه واحدة، السـلم والسـلام، والتسـامح ونشر قيم المحبة بين الجميع، وكم كان لـوك معبراً لبنى عقيدته عن تلك المبادئ أعظم تعبير بقوله: «فالدين الحق لم يتأسـس من أجل ممارسـة الطقوس ولا من أجل الحصول على سلطة كنسية، ولا مـن أجل ممارسـة القهـر، ولكن من أجـل تنظيم حياة البشر اسـتناداً إلى قواعد الفضيلة والتقوى، فكل إنسـان يحمل شـعار المسـيح ينبغى عليه أولاً وقبل كل شىء أن يشُـن حرباً على شـهواته ورذائله وذلك لأنه من العبث أن

(1) د. مصطفى النشار، من الثورة إلى النهضة، ص128.

تكون مسيحياً دون أن تكون حياتك مقدسة وأن يكون سلوكك طاهراً وأن تكون رقيقاً ومتواضعاً»[1].

هذا على مستوى أبناء الدين الواحد الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب وطائفة بما لديهم فرحون، أما على المستوى الفكرى، فعلى الفرقاء أيضاً أن يتسامحوا فيما اختلفوا فيه، وأن يقدموا المصلحة العليا لقوميتنا، على المصلحة الخاصة للطوائف والمذاهب فيما يقول أنور عبد الملك: «إن بعض الدعوات السياسية التى تضع شعار العلمانية على رأس أولوياتها وتعتبر ذلك قياس التخلص من الطائفية تقع فى معظم الأحيان فى فتح التراث والهرب المتخفى من شخصيتها الحضارية، وضع المسألة ليس هو العلمانية أم المجتمع الدينى؟ وإنما هو بدقة: المجتمع الطائفى أم المجتمع القومى الموحد؟ والمجتمع القومى الموحد يستطيع أن يختار لنفسه النهج الدينى أم النهج العلمانى..»[2].

التسامح وحده هو القيمة الرئيسية القادرة على انتشالنا من الطائفية البغيضة ولعنات التحزب والتمزق، يقول النشار: «إن التسامح هو القيمة الأخلاقية والدينية الكبرى التى نحن أحوج ما نكون إليها الآن فى هذه اللحظات التاريخية الفارقة فى تاريخ الأمة وربما فى تاريخ العالم، إن على كل الفرقاء فى عالمنا العربى والإسلامى الآن أن يُعلوا المصلحة القومية العليا للأمة بشئ من التسامح مع الآخر، والتخلى عن التعصب

(1) لوك، رسالة فى التسامح، ترجمة د. منى أبو سنة، تقديم ومراجعة د. مراد وهبه، مكتبة الأسرة، القاهرة سنة2005م، ص18.

(2) د. أنور عبد الملك، ريح الشرق، دار المستقبل العربى، القاهرة 1983م،ص30.

الأعمى للفكـرة أو للمبدأ أو للعقيدة التى يؤمنون بها، وليدرك كل الفرقاء والمتعصبين أن الحقيقة دائماً حمّالة أوجه، وأن الوجه الذى يتمترسون حوله باعتباره الحقيقة المطلقة ليس هو على الأقل كل الحقيقة، ومن ثمّ عليهم أن يحسنوا الاستماع إلى وجهة النظر الأخرى لعل فى الاستماع إليها والتسامح معها يكون حل المشـكلة»[1] ويزيد الأمر وضوحاً بقوله: «إن التسـامح والتساهل ونبذ التعصب إنما هى قيمة ينبغى أن يتبناها الأفراد والمجتمعات مـع كل صاحب رأى حر قابل للتطور والتعديل إذا ثبت خطأه، وليس مع كل صاحـب فكر متحجر غير قابل للحوار والتعديل وغير قابل للتعايش مع الآخر، إن التسامح ينبغى أن يكون إذن مع كل صاحب رأى أو معتقد شريطة أن يكون مؤمناً بالحـوار ولديه القابلية للتعايش مع الآخر وقبول التعدديـة، وليس مـع المتعصب المتغطرس غـير القابل للحـوار والرافض للتعايش السلمى مع الآخرين»[2].

إذن يمكننـا التغلـب عـلى الإختلافـات الفكريـة والأيديولوجيـة، بـل والعقائديـة من خلال التسـامح، لأنه هو السـبيل الوحيـد لصناعة النهضة وسـط هذه التعددية، فالعالم لن يهمه العقيدة أو الفكر بقدر ما يهمه نتائج تلك العقيدة أو هذا الفكر من وحدة وتقدم ورقى تصنعه الأمم، فأمريكا لم تتقدم إلا عندما ألغت الفوارق بين السود والبيض وقضت على تلك العنصرية وجعلـت المعيار الوحيد فى صناعة تقدمها هو الكفاءة لا اللون ولا العقيدة، ورأينا ورأى العالم بأسره الرئيس أوباما، ذلك الأسـود الذى لم يكن له ولبنى

(1) د. مصطفى النشار، من الثورة إلى النهضة ص138.
(2) نفس المصدر، ص142.

جنسه مكان فى أمريكا فى يوم من الأيام أصبح رئيسها، ثم تتجلى إرادة القدر فى قمة التسامح فى اختياره لمنافسته فى الانتخابات الرئاسية هيلارى كلينتون لتكون وزيرة لخارجيته، وفى اختياره لنائبه بايدن وهو الأبيض ليس بالأسود، رغم سوء العلاقة التاريخية بين البيض والسود، لعلها كانت ثمرة المساواة الحقيقية، لا فى أمريكا وحدها، بل وفى العالم بأسره.

فهل آن الآوان للإصطفاف خلف القومية لا الحزبية أو الطائفية، إنه الأمل الوحيد فى صناعة نهضة حقيقية للقومية العربية والإسلامية، لنعلى من قيمة التسامح، لتتصافح قلوبنا مع اختلاف توجهاتنا بالمثل تماماً كما تتصافح أيدينا، وأن تكبر قلوبنا بالمحبة والسلام والوحدة كما تُكبر ألستنا فى العيدين، ولنتذكر حديث وزير خارجية فرنسا: «لقد قامت فرنسا بكل الفرنسيين ولم تقم بالأرثوذكس فقد أو بالبروتستانت فقط؟

فهل آن الآوان أن تقوم قوميتنا العربية بكل العرب لا باليسارى وحده أو باليمينى وحده أو بالإخوانى وحده أو بالسلفى وحده، بل هم جزء من هذه القومية مهمومون بهمها ومشغولون بنهضتنا ورفعتها، ذاك فقط هو المناط الحقيقى لصناعة نهضة قومية يقف لها العالم على قدم وساق.

رابعاً: دور الشباب

من المسئول الحقيقى أمام التاريخ عن صناعة النهضة القومية التى نطمح إليها؟ أهم جيل الشيوخ وكبار السن، أم جيل الشباب الذى هو الوقود والزاد، والذى نصر رسول الله ﷺ فكان قادة جنده من الشباب... والمجاهدين من الشباب.... والرسل الدعاة من الشباب.... والنبى ﷺ كان يقدم الشباب،

وينزل على رأيهم، ولذا انتصر الإسلام فى ضعفه على الوثنية فى أوج قوتها، وما انتصر إلا بهؤلاء الشباب الذين كانوا مصدراً لقوة الإسلام.

واليوم، ونحن نريد إعادة البناء، فإن الشباب هم القادرون على قيادة ذاك البناء، فبدونهم لا نهضة ولا بناء: «إن الحقيقة التى ينبغى أن يدركها الجميع حكاماً ومحكومين رجالاً ونساءاً، أن الشباب فى أى أمة هم وقود نهضتها وعدتها لمستقبلها الأفضل ومن ثمّ فإن التنبؤ بمستقبل أمة يكون من خلال النظر فى إمكانيات شبابها العقلية والبدنية ومدى استعدادهم لأن يكونوا قوة دافعة بناءة تستطيع الإضافة والإبداع بلا تقليد أو اتباع»[1].

إذن، فلتدفعوا الشباب إلى المقدمة، وليصطف الجميع خلفهم، فهم وحدهم القادرون على صناعة النهضة، نعم قد يعوزهم التوجيه والإرشاد، ولكن لا تعوزهم أبداً القوة والإرادة، يقول النشار كـ «وإذا كنا نعلم علم اليقين أن قوة أى مجتمع فى قوة شبابه، وقوة أى أمة فيما تملكه من معرفة، فإن الثانية مرتبطة بالأولى، فالشباب هو وحده القادر على حمل أمانة المعرفة وتحصيل العلم المعاصر، وهو وحده القادر فى مستقبل الأيام على قيادة الأمة نحو التقدم والرفعة فى كل مجالات الحياة ومواجهة الآخر بكل صور القوة»[2].

إن الشباب هم دعائم وسواعد تلك النهضة، هم الأساس والبنيان، وبدونهم لا أساس ولا بناء، هم الأداة الحقيقية للتجديد والتحديث، فلا تجديد ولا تحديث إلا بالثقة فى هؤلاء الشباب وفتح كل الطرق أمامهم بموضوعية وشفافية، وبلا واسطات أو محسوبيات، فقط عبر مبدأ « كلُ حسب مؤهلاته»، وعلى بساطة

(1) د. مصطفى النشار، بين قرنين، ص65.
(2) د. مصطفى النشار، العلاج بالفلسفة، ص30 - 31.

هـذا المبدأ وعبر الاقتناع بأهمية هذه الاسـتراتيجية المخططة للاسـتفادة من كل طاقات الشـباب فى كل المجالات، فعلى ذلك وعبر ذاك سـيكون الطريق مفتوحـاً أمام مجتمعنا العـربى للنهوض من كبواته الحاليـة، وبقدر الجدية فى تنفيذ هذه الاسـتراتيجية وفق ذلك المبدأ سـتكون سرعة تقدم المجتمع نحو المشاركة الفاعلة فى الحياة المعاصرة للمجتمعات المتقدمة[1].

ويؤكد النشـار على مساندة الشباب بكل وسيلة ممكنة لا أن نضع أمامهم العراقيـل ثم نطالبهم بالإبداع، وأنّى يأتى هذا الإبداع، فنراه يقول: «إننا دائما نضـع العربة أمام الحصـان، إذ نطالب الشـباب بالجدية والعطـاء والإبداع دون أن نوفـر له آليـات الإنتاج، نطالبه بأن يكون مبدعـاً دون تدريبه على كيفيـة الإبداع، وعلى كيفية فك قيود الجمود والتلقـى، نطالبه بالعطاء دون أن نوفـر له قبل ذلك الأمان والاسـتقرار فى حياته الحاضرة ودون أن نطمئنه على غـده! نطالبه بالجدية فى الوقت الذى يرى فيه أن حياة أمته مصابة بداء اللامبالاة والتخبط العشوائى فى كل شىء، من اللانظام المرورى إلى اللانظام الضريبى!! باختصار لقد افتقد الشباب القدوة فى جيل الآباء، فافتقد الإنتماء والاحترام لهذا الجيل»[2].

ما المخرج إذن؟

فتح كل السُـبُل أمام الشـباب للقيادة والعمـل، وإماطة كل العراقيل من طريقهـم وتوجيههـم الوجهـة الصحيحة التـى تصنع نهضة عربيـة وقومية لا مثيل لها، ذاك فقط هو الأمل، وهذا فقط هو المخرج.

(1) د. مصطفى النشار، الأورجانون العربى للمستقبل، ص179.
(2) د. مصطفى النشار، بين قرنين، ص66.

فما المانع من تولية الشباب للقيادات، للمؤسسات، والشركات، والدفع بهم فى البرلمانات العربية، وتقديمهم إلى مواقع القيادة فى العمل والإنتاج بدلاً من فرض الوصاية عليهم، فهذا الفكر العقيم سبب تأخر قوميتنا رغم توافر مقوماتها، واستبدال هذه الثقافة العميقة بثقافة تجديد الدماء بالشباب دليل ثقافة التقدم والتحديث، يقول النشار: «إن ثقافة التقدم تدفع بالمهرة من الشباب إلى المناصب القيادية فى كل مجالات العمل، بل وتسمح لهم بالخطأ مرة واثنين، وهى تعرف أنهم فقط من يتعلمون من أخطائهم وهم وحدهم من يستطيعون أن يطوروا من أدائهم ولديهم الطموح والقدرة على ذلك، ومن ثمّ ينجح هؤلاء فى قيادة المجتمع إلى آفاق أوسع ويحققوا له المكاسب تلو المكاسب، وليقارن كل منا بين ما يحدث فى مجتمعاتنا المتخلفة وبين المجتمعات المتقدمة، و إذا ما حدث وتمت المقارنة ستجد أن معظم رؤساء مجالس إدارات الشركات الكبرى، رؤساء مجالس إدارات البنوك الكبرى، رؤساء مجالس إدارة المشروعات الكبرى، رؤساء الحكومات والوزارة ورؤساء الجامعات والهيئات كلهم بين الثلاثين والخمسين على أقصى تقدير، بينما لدينا نعتبر أن هؤلاء لا يزالون أطفالاً يحتاجون لوصاية من هم فوق الستين، بل فوق السبعين»[1].

أليست هذه حقائق مزرية فى شرقنا العربى الذى ما انفك عن القول بأنه صاحب الحضارة والتاريخ والماضى والمستقبل!!

ألم ير العرب رئيس الوزراء البريطانى ديفيد كاميرون ابن الأربعين عاماً ويقود السلطة التنفيذية لدولة من أعرق دول الاتحاد الأوربى؟!

(1) د. مصطفى النشار، ثقافة التقدم وتحديث مصر، ص13.

وألم يـر العـرب فلاديمـير بوتين عندمـا كان رئيسـاً لوزراء روسـيا ولم يتجاوز الأربعين، والرئيس الفرنسى أولاند وغيرهم الكثير.....

أين قناعتنا بأن الشباب هم صانعوا النهضة على الأرض؟!

وأين تنفيذ مخططات دعم وتمكين الشباب العربى؟!

إن الشباب وحدهم هم القادرون على قيادة الأمة، وعلى صناعة النهضة، بـل هم وقود تلـك النهضة، وهـم وقود ثـورات الربيع العربى التـى انقلبت خريفـاً لا خـير فيه، هم أول من طالب بالتغيير فى شـتى الأقطـار العربية، وهم وحدهم القادرون على صناعة هذا التغيير، فقط إذا ما أحسنا استغلال تلك الثروة البشرية التى حبانا بها الله سبحانه ووسدنا الأمر إلى أهله.

خامساً: الوحدة القومية

السـؤال الأكثر الحاًحا من فكر مصطفى النشـار وأنطون سعادة ومالك بن نبى وغيرهم من مفكرى القومية العربية، ما الذى يصنع النهضة العربية، الإقليمية، أم القومية؟!

والسـؤال فى هـذه الصياغة خاطئ منطقيـاً لأنه يوجـه الإجابة فى اتجاه واحد، إمـا ....أو ....إما الإقليمية بمعنى اقتصـار كل دولة من وطننا العربى بحكـم ذاتى واسـتقلال تام عن كافـة الأقطار العربية، و إمـا القومية بمعنى توحيـد المصالح العربية تحت راية واحدة مشـتركة، الهـدف الأول أخطئ التوجه، والهدف الثانى بعيد المنال!!

هكـذا يتحدث الواقع، باسـتقراء التاريـخ وأحداثه، لن نجـد امكانية

واحدة لافتراض وجود القومية بمعناها اليوتوبى ذاك، ولكن من الممكن ميلاد قومية عربية تتحد فيها المصالح و يستقل فيها الحكم وذاك هو السبيل الذى سلكه مصطفى النشار»[1].

ولا مجال الآن للحديث عن منطلقات تلك الوحدة أو دواعيها ومسبباتها فهى ذات منطلقات النهضة التى تحدثنا عنها فى الفصل الثالث «لماذا ومعوقاتها»، أضف إلى ذلك ما يعانيه الواقع العربى من تهددات للحاضر والمستقبل حيث يؤكد فوزى منصور على أن الوجود العربى بات مهدداً، وباتت الحاجة العربية إلى الإتحاد ملحة أشد مما مضى، و إلا فالبديل قاس، وقاس جداً، حيث خروج العرب من التاريخ: «إذ ليس للوطن العربى ككل ولا للأجزاء المكونة له مستقبل خارج مشروع توحيد قومى، و يرجع ذلك إلى أنه ليس هناك مستقبل لذلك الوطن خارج مشروع للتنمية المعتمد على النفس المتمركزة حول الذات»[2].

وفى ذات اطار التهديدات والوقوع تحت نير وطأتها أيضاً يقول د. عودة بطرس عودة: «المؤكد بفعل معطيات الواقع أن جميع الأقطار العربية الآن باتت تحت ضغط الخطر الإسرائيلى الأمريكى، وأنه لا سبيل لمواجهة هذا الخطر بغير وحدة تتجمع فى اطارها وتحت لوائها كل ما لدى جميع هذه الأقطار من قوى عسكرية وامكانات اقتصادية وما تختزن الأمة العربية من طاقات وموارد تكفى، عندما يحسن استخدامها واستثمارها، لحماية وجودها وهزيمة الطامعين فى السيطرة عليها والتحكم بمقدراتها، فلدى كل

(1) انظر د. مصطفى النشار، الأورجانون العربى للمستقبل، ص265 وما بعدها.
(2) نقلًا عن د. مصطفى النشار، الأورجانون العربى للمستقبل، ص265 - 266.

دولة عربية جيشها الخاص بها والمسلّح بأحدث الأسلحة، والكثير منها مُعد لمواجهة احتمالات العدوان الاسرائيلى، وهى فى مجموعها تملك أكثر من مليون جندى نظامى وآلاف الطائرات الحديثة وعشرات الآلاف من الدبابات والمصفحات والمدافع وغير ذلك من أحدث المعدات، ولكنها تبقى احدى وعشرين قيادة باحدى وعشرين نظاما تدريبياً بإحدى وعشرين إرادة متعارضة! فماذا لو أنها تتوحد فى جيش واحد وقيادة واحدة، وماذا لو أن ذلك يرتبط بإرادة قتالية واحدة!»[1].

ألم تكن الأوضاع التى نحياها اليوم فى مسيس الحاجة إلى قوة عربية ترد الظالمين عن بغيهم وتردع المعتدين وتحمى ديار ودماء وأعراض أبناء الأمة العربية فى سوريا واليمن وسيناء وليبيا، ألا يستدعى الإرهاب اليوم تضافر تلك الجهود لمواجهته بكفاءة و إرادة وعزيمة، عزيمة الوجود ذاته لأنه يهدد الوجود الإنسانى على الأرض.

ولكن النية غُرست منذ زمن على تفتيت الوطن العربى ليسهل هضمه وامتضاغه، حيث كان الهدف من تجزئة الوطن العربى إلى كيانات جغرافية موزعة بين الدول الاستعمارية الأوروبية بالاحتلال أو بالوصاية أو بالإنتداب والحماية أو بالمعاهدات غير المتكافئة هو تفتيت الأمة العربية وتمزيقها شر ممزق، ليسهل على الاستعمار إحكام السيطرة على هذا الوطن واستغلال موارده وثرواته وموقعه الاستراتيجى، وكذا ليسهل عليهم عكوف كل أبناء جزء بالمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يواجهونها فى الجزء الخاص بهم من هذا الوطن، وبذا يفتتون نضال الأمة ويُميعون قضاياها.

(1) د. عودة بطرس عودة، الوحدة هى الحل، ص82.

وعلى الإنسان العربى أن يتساءل لماذا ظلت الحكومات العربية المتعاقبة بعد الاستقلال متمسكة بما صنع الاستعمار؟

ولماذا غدت الحدود التى رسمها الاستعمار من أقدس المقدسات التى تكرس وضعيتها أجهزة الدولة، وتتساوى فى ذلك الآن غالبية الدول الإحدى وعشرين الذين يشكلون عضوية الجامعة العربية؟

ولماذا غدت هذه الحدود سدوداً فى وجه العربى وعقبات أمام رؤوس الأموال والتجارة العربية؟

لمصلحة من هذه التجزئة وتلك الإقليمية البغيضة؟

ويا ليت أنظمة الحكم العربية تقبل بالاحتكام إلى استفتاء حُر فى جميع أقطار الوطن العربى حول الوحدة، ويا ليتها تكون مستعدة لاحترام إرادة ورغبة الشعب العربى بمثل ما فعلت الألمانيتان فى العام 1990م.

ولكن أنى يحدث هذا؟!

إن الشىء المحزن بحق أنه بعد التحرر من الاستعمار وارتفاع رايات الاستقلال فى أرجاء الوطن العربى كله، قامت فى كل أجزائه التى صنعها الاستعمار على عينه، أنظمة حكم عربية استبدادية انتهجت سياسات اقليمية مؤداها الحفاظ على الحدود كما ورثتها من الدول الاستعمارية، فمنطقة المشرق العربى على حالها كما رسمتها معاهدة سايكس بيكو، ومنطقة المغرب العربى على حالها كما كانت أيام الاستعمار الفرنسى الايطالى الإسبانى عليها، والأنظمة التى قامت فى هذه الأجزاء التى صنعتها الدول الأوروبية الاستعمارية تتبع سياسة اقليمية على أساس ما ورثته، ولقد أصبحت هذه

الأنظمة شديدة الحرص على هذه الإقليمية، وتسخر كل إمكانات الدولة وأجهزة الحكم ومؤسساته لترسيخها وتعميقها فى ذهن ووجدان الإنسان العربى، لتصبح لديه القناعة الكاملة بأنه ينتمى إلى جزء من الوطن وليس إلى الوطن كله، وأن مصيره مرتبط بهذا الجزء الإقليمى وليس بالوطن القومى.

علينا أن ندرك أن سيادة الإقليميات العربية الشكل وحرص القوى الحاكمة فى وطننا العربى على التمسك بهذه الإقليميات والتجزئة إلى حد الاقتتال فى سبيلها، هذا الواقع المزر هو مما يشجع السياسات الدولية على التلاعب بالقضايا العربية والعبث بالمصير العربى، فهذا الواقع العاجز عن الفعل ورد الفعل كما أثبتت الأحداث هو الذى يشجع أمريكا والغرب على اتمام استهتارهم بالوطن العربى وتوجيه طعنات متلاحقة للكرامة العربية، يقول د. عودة بطرس: «إن الإقليميين أو دعاة الحفاظ على الكيانات الإقليمية القائمة ينظرون إلى الأمور بمنظار مصالحهم الذاتية وليس بمنظار المصلحة الوطنية أو القومية، فالمصلحة الوطنية تقتضى أن يكون الواقع العربى قادراً على استثمار الإمكانات والموارد العربية لبناء القوة القادرة على حماية كل شبر من وطننا العربى، ولا يتحقق ذلك كما أثبتت تجارب الأنظمة العربية ذاتها إلا إذا أمكن تجاوز الإقليمية منطقاً وسلوكاً وممارسة، والمؤسف أن الإقليميين لكونهم أسرى مصالحهم الذاتية العابرة يرفضون التوجهات القومية ويوغرون صدور الذين بأيديهم الحل والربط، بأن مثل هذه التوجهات إنما تستهدفهم كنظام وكأشخاص، وهم بذلك، بوعى منهم أو بغير وعى، يقدمون خدمات جليلة للعدو الصهيونى وللقوى الدولية الطامعة فى الوطن العربى بكل كياناته الإقليمية»[1] ويستطرد مؤكداً أن الوحدة هى

(1) د. عودة بطرس، المرجع السابق، ج1، ص22.

السبيل الأوحد لتحرير كافة الأراضى العربية فيقول: «لا يكفى أن نقول: إن البديل هو الوحدة ونكتفى بذلك، و إن الوحدة هى سبيل القوة للأمة العربية التى بها دون سواها يمكن هزيمة العدوان واسترداد الوطن السليب ونكتفى بذلك، و إنما يجب أن يكون هناك مخطط مدروس يهدف إلى تربية وتنشئة الإنسان العربى على أساس أن الوحدة هى الحل للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المشكلات التى لا يخلو منها قطر عربى، وهى السبيل إلى تحرير فلسطين»[1].

لقد كانت الوحدة العربية محط آمال عظام المفكرين الوطنيين أبناء القومية العربية، نذكر أنطون سعادة، المفكر السورى الحر، الذى كان يدعو إلى وحدة تجمع منطقة الشام و يطلق عليها «سوريا الكبرى» لتضم شتات العرب فيقول: «تمتاز سوريا فى العصر الحاضر بأنها بلاد تضم عالمين مختلفين، يزحم أحدهما الآخر و يتصادمان، ولابد من سقوط أحدهما لا قيام له بعده، هذان العالمان هما عالم النهضة القومية، الذى رأى النور فى سوريا وأخذ يُغذى أمم العالم العربى بمبدأ القومية الذى يعنى مبدأ التقدم والارتقاء، وعالم التقاليد الرجعية، الدينية والإقطاعية، الذى أنشا لنفسه منذ القدم حصوناً قوية فى سوريا، يدافع فيها عن مبدأ الدولة الدينية أو الثيوقراطية، و ينادى أمم العالم العربى للتشبث به، بين هذه المبدأين يجرى الآن صراع هائل، يتوقف على نتيجته ليس فقط مصير سوريا، بل مصير الشرق العربى اللسان»[2].

(1) المرجع نفسه، ص63.

(2) أنطون سعادة « فى السياسة الدولية والوضع السورى « نقلًا عن د. مصطفى الفقى، تجديد الفكر القومى، دار الشروق، القاهرة، 1999م، ص32.

مـضى على هذا الحلم السـورى عقود، فما بالنا لو علم أنطون سـعادة بما حدث لوطنه السـورى اليـوم، تلك الفاجعة التى أصابـت كل قلب عربى، وكل ضمـير عربى حـر، تلك المأسـاة التى كانـت دافعاً رئيسـاً لفكرة هذا الكتـاب، ولاختيـار مفكر عربى حر من النخاع حتـى أخمص القدمين مثل مصطفى النشار!!

ماذا عن مصير تلك الوحدة؟!

لتكـن فى سـوريا أو فى اليمـن أو فى مـصر أو فى تونـس!! لتكن أينما تكون، ليس المكان مشـكل بأى حـال، ولكن المبدأ ذاته هو الإشـكالية الكبرى، ولكم بلغ الحس الوطنى لعودة بطرس وهو يتحدث بلهجة الحزن والألم قائـلاً: " إن المنطـق الـذى يتحدث بـه أصحاب القـرار العرب فى مؤتمراتهم وبياناتهم الرسـمية والإعلامية يوحى للإنسان العربى بأنهم على وشـك التلاقى على أساس من الثقة فى وحدة نابعة من التجارب الوحدوية التى مرت بها الأمة العربية، فكل واحد منهم على انفراد يدعو فى العلن إلى الوحدة، لا أحد يقول أنه مع الإقليمية ضد الوحدة، كلهم بدون اسـتثناء يدعـون إلى التضامن ويرفقون ذلـك بالقول ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفـال: 60] وكلهـم يدعـون إلى التكامل الاقتصـادى وحرية التبادل التجارى وكلهم كانوا يتبارون فى الدعوة إلى تحرير فلسطين حيث أولى القبلتـين وثالث الحرمين الشريفين فى بيت المقدس. ولكن القول شىء والفعل شىء آخر.

ومـا قيمة القـول إذا لم يقـترن بالفعل، وبالتـالى ما قيمـة كل القرارات التـى اتخذت مؤتمـرات القمة وغيرها مـن المؤتمرات المتعاقبـة وعلى الأخص

ما يتعلق منها بعروبة فلسطين، ناهيك عما اتخُذ بشأن الوحدة الاقتصادية والمشروعات التنموية المتشركة»[1].

والسؤال المؤلم، والذى يصل ألمه إلى حد القتل لأصحاب الضمائر الحية، أليس ما يحدث اليوم فى القدس الشريف داعياً إلى الوحدة، وبأسرع وقت ممكن؟ أليس ما يحدث فى سوريا بداع إلى الوحدة؟

أليس ما يحدث فى ليبيا والعراق بداعٍ إلى الوحدة؟

وأين موقع الاعتداء الأمريكى على العراق فى ظل الوحدة لو تمت منذ زمن؟ بل وأين موقع الاعتداء الأمريكى والغربى على الأقليات المسلمة لو كان هناك كلمة موحدة لأمة المليار؟!

ثم يبقى التساؤل الآن، هل فقدنا كل أمل فى إقامة تلك الوحدة؟!

نعم ولن نفقد الأمل أبداً، وعلى الذين يظنون تلك الوحدة حُلماً بعيد المنال، لقد نسيتم حركة التاريخ بكل أبعادها، نسيتم الحكمة الإلهية فى تداول الأيام بين الناس، ولولا ذاك التداول لما كانت هناك حياة، لولا حركة التاريخ لظلت الدولة العربية الإسلامية الممتدة من أقصى غرب أفريقيا على المحيط الأطلسى حتى تخوم الصين، أو لظل الوطن العربى بعد ضعفه وتشرذمه على حاله، ولمكث هذا الوطن بعدئذ جزءاً من الامبراطورية العثمانية، أو لمكث الغزاة الصليبيون على أرضنا، أو لظل الاستعمار الأوروبى جاثماً فوق صدورنا، أو لظلت المستعمرات البريطانية والفرنسية فى أرجاء المعمورة لا تغرب عنها الشمس..

(1) د. عودة بطرس، الوحدة هى الحل، ج1، ص32،33.

الأيام دول يا سادة .....

وأين الاتحاد السوفيتى فى سجلات التاريخ ..... بل وأين الحضارات التى اندثرت من قبل؟!

الاتحاد الأوروبى الذى تكون بالأمس سيتفكك غداً.

جمعته المصالح، وستُفرقه الأهواء عمَّا قريب، وصدق الله العزيز العليم ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴾ [الحشر: 14] والأمة العربية التى ما التقت منذ صلاح الدين، حتماً ستلتقى يوماً، وحتماً ستصنع النهضة وتحقق الوحدة.

لقد حققت أوروبا وحدتها بنهاية العام 1992م، حيث فتحت جميع دولها حدودها أمام تجارتها البينية وأمام مواطنيها.

أما نحن فى الوطن العربى فما زالت التجارة البينية أقل من 9 % من الحجم الإجمالى للتجارة العربية وفق التقارير الرسمية، والحدود الإقليمية لا زالت مغلقة فى وجه الإنسان العربى، والقيود التى تحُد من حركة رؤوس الأموال العربية لازالت قائمة.

أفيقوا يا سادة، فالتاريخ لن يرحم أحد، وليس اليوم بمدعاة للكسل ولن يتحمل الوضع القائم المتكاسلين، بل لن يعذر حتى المقصرين الذين يعلمون سُبُل الخلاص و يتقاعسون عن الطلب بها.

لقد بلغنا اثنان وعشرون دولة عربية، بتعداد سكان 354310606 مليون نسمة، أى فاق عددهم ثلاثمائة وخمسين مليوناً، على مساحة تُقدر بالثانية عالمياً بعد روسيا، ومجموع سكان العروبة الرابع عالمياً بعد الصين والهند

والاتحاد الأوربى[1] بما يعنى أننا أكبر مساحة من الصين والاتحاد الأوروبى، وأقل عدداً منهما، ومع ذلك لم نفلح فى تحقيق أى نهضة تُذكر فى حين حققها الأقل منا مساحة والأكثر عدداً.

إذن ليس العيب فى الزيادة السكانية، فأوروبا والهند والصين أكثر منا عدداً ومع ذلك نهضوا، لأنهم سموا الزيادة السكانية ثروة بينما سميناها نحن أزمة.

وليست المشكلة فى المساحة، فهم أقل منا مساحة، ومع ذلك تقدموا، ونحن الأوفر مساحة وموارد طبيعية حبانا الله بها، ومع ذلك ضعفت إرادتنا عن تحقيق أى نهضة تُذكر.

أليس هذا وضعاً مخجلاً للكرامة العربية ومزرياً للنفس الأبية صاحبة الضمير الحى؟

أليست دواعى ومسببات وحدة هذا الوطن أقوى بكثير من دواعى ومسببات وحدة أوروبا الغربية التى ينتقل فيها الانجليزى والألمانى والفرنسى واليونانى وبقية الأعضاء الإثنى عشر كما لو أن الواحد منهم ينتقل فى أرجاء وطنه رغم ما بين جميع هؤلاء من فوارق فى القومية واللغة والتاريخ والدين والحضارة فى حين أننا فى الوطن العربى بقومية واحدة ولغة واحدة، وبتاريخ ومصير مشترك، وحضارة واحدة و إيمان بإله واحد أحد.

ألا تكفى هذه الدواعى لإتمام الوحدة؟ تلك التى يراها ساطع الحصرى فى عاملين اثنين فقط، وحدة اللغة، ووحدة التاريخ، وما ينتج عن ذلك من

(1) د. مصطفى النشار، الأورجانون العربى للمستقبل، ص267.

مشـاركة فى المشاعر والمنازع، وفى الآلام والآمال، وحيث أن جميع الناطقين بالضـاد جميع أبنـاء البـلاد العربية، تتوافـر فيهم هذه العنـاصر والمقومات الأساسية، ولذا فهم قادرون على تكوين أمة واحدة[1].

وأضيف إلى عاملىّ سـاطع الحـصرى عامل وحدة الدين، فمعظم سـكان الدول العربية مسلمين، وهذا أدعى إلى اتحادهم، خاصة إذا كان المستهدف تمزيقهم للنيل من مقدساتهم!!

ألم يشـعل الغـرب فتنة السـنة والشـيعة لتقوم المعـارك بين أبنـاء الدين الواحد، ثم فى الوقت الذى ينشغل فيه المسلمون بقتال بعضهم البعض يجتاح المستوطنون اليهود باحات المسجد الأقصى!!

أنظروا حولكم يا سـادة، هل من حرب فى العالم الآن غير الحروب التى عتادها ووقودها المسلمون!!

هـل مـن منطقـة فى العـالم اليوم يـدور فيهـا صراع واقتتال غـير الأمة المسلمة؟!

أليس الإسلام بالقوة القادرة على جمع هذا الشتات، فيما يقول محمد عمارة: «بالإسـلام خرج الإنسـان العربى من إطار القبيلة وضيقهـا وتشرذم القبيلة وضياعها إلى رحاب الدولة والأمة والإنسانية.... وبالإسلام انتقلت الجماعة العربيـة من ظلمات الجاهلية إلى نور الحضارة وتنويرها، وبالإسـلام تحولت هذه الأمة مـن طائر مهيض الجناح تتخطفه الجـوارح والكواسر من الروم

(1) ساطع الحصرى «أبو خلدون» مقال منشور فى مجلة العربى الكويتية، فبراير 1959م، نقلاً عن د. مصطفى الفقى، تجديد الفكر القومى، ص48.

والفرس والأحباش، إلى عملاق بهر الدنيا بالقوة والعقل والسيف والقلم على حدٍ سواء»[1].

ألم يكن الإسلام قد أقام دولة موحدة بعد الصراع والشتات، وبعد الحرب والاقتتال، وبعد العداوة والبغضاء، تلكم كانت دولة المدينة التى أصلح فيها الإسلام العلاقة بين الأوس والخزرج من ناحية، ثم آخى بين المهاجرين والأنصار من ناحية أخرى!! أليس هذا واقع الإسلام وتاريخه المضئ؟!

ولكن أنىّ بالوحدة القومية تلك، والمسلمون ذاتهم منقسمون إلى طوائف وأحزاب، فئة يسارية، وفئة قومية، وفئة إخوانية، وفئة سلفية، وفئة ليبرالية، وفئة لا نعلم لها اسماً!!

أليس هذا هو واقع الأمة التى ماانفكت تردد أنها خير أمة أخرجت للناس، وتكثر من الترديد ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: 143] أين الخيرية وأين الشهادة إذن؟

بهذا الواقع الذى أصبحنا فيه غثاءاً كغثاء السيل، فلا خيرية ولا شهادة على الناس!!

بهذا الواقع الذى تداعت علينا فيه الأمم كما تتداعى الأكلة حول قصعتها فلا خيرية ولا شهادة!!

وزاد الطين بلة أن ظهر هؤلاء الذين يعارضون الوحدة بأى نوع وتحت أى مسمى، ويطالبون بإقامة دولة الخلافة!!

(1) د. محمد عمارة، الصحوة الإسلامية والتحدى الحضارى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ط1، سنة 1985م، ص5.

لك الله يا أمة العرب؟!

فكم أفلح الأعداء فى تمزيقك بما بثوه فى نفوس البلهاء من سموم يوقدون بها حرباً داخلية بنذاتية لا تبقى ولا تذر!!

وأليست أوروبا الآن تنعم بالخلافة يا سادة؟!

أليس جوهر الخلافة الوحدة والإتحاد، وحدة المصالح والاتحاد عند المخاطر؟!

أليس هذا هو جوهر الخلافة الإسلامية؟!

إذن الوحدة التى ننشدها فى جوهرها خلافة، وليس شرطاً أبداً لإتمامها أن يرضخ الجميع لحاكم واحد اسمه الخليفة أو أمير المؤمنين، بل الأهم ايجاد تعاون مشترك وقت الرخاء، وقوة مشتركة وقت الشدة، وليكن اسمها ما يكون.

إذن لا تعارض أبداً بين الوحدة والخلافة، فكلاهما نظام سياسى، ولم تكن الخلافة جزءاً من منهج الإسلام أو شعائره، بل كانت اجتهاداً محضاً من الخلفاء الراشدين، يقول على عبد الرازق: «والحق أن الدين الإسلامى برئ من تلك الخلافة التى يتعارفها المسلمون وبرئ من كل ما هيأوا حولها من رغبة ورهبة وقوة، والخلافة ليست فى شىء من الخطط الدينية، كلا ولا القضاء، ولا غيرها من وظائف الحكم ومراكز الدولة، و إنما تلك كلها خطط سياسية صرفة، لا شأن للدين بها فهو لم ينكرها، ولا أمر بها ولا نهى عنها، و إنما تركها لنا، لنرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة»[1].

(1) على عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1993م، ص7.

ويذهب عصمت نصار إلى أن سائر تيارات الفكر - باستثناء الشيعة الإمامية - مُجمعة على أن «الدولة - الخلافة - الإمامة» هى من الفروع وليست من أصول الدين وأركانه، وعليه فيجب تصنيفها تحت أحكام وأوصاف الفكر «الصواب والخطأ» و«النفع والضرر» وليس تحت أحكام وأوصاف «الكفر والإيمان»[1].

إذن هى محض اجتهاد، وحيثما أعملنا عقلنا فى جوهر هذا الاجتهاد فهو والاجتهاد ذاته سواء، فحيثما تمت الوحدة فثمة خلافة، وحيثما اجتمعت المصالح وتوحدت الأهداف فثمة خلافة، فالأمر برمته يرجع إلى الاجتهاد، يقول النشار: «لقد كانت الفتنة بين الإمام على ومعاوية مجرد خلاف سياسى لا علاقة للدين به، لأن الرسول ﷺ لم يحدد للمسلمين حاكماً، والخلافة لم تكن من صميم القرآن والسنة، وهى اجتهاد فى كيفية إدارة أسلوب الحكم»[2].

لقد باتت الحاجة الآن وشيكة إلى الأمة الواحدة المتحددة جوهراً لا عرضاً، وليكن اسمها ما يكون، خلافة، وحدة، تكامل، فلتسموا ما شئتم، فليست تلك هى القضية، بل ولا هى من صميم القضية، بل ولا مما يتصل بالقضية لا من قريب ولا من بعيد، بل الأهم هو تحقيق الوحدة والتكامل بين أبناء الأمة الواحدة واللسان الواحد والدين الواحد، لذا ينادى النشار على أبناء الأمة المتناحرين والمتشاكسين بقوله: «أيها السادة الذين يشغلكم أمر شبابنا وأمر تقدم هذا الوطن وأمر نقاء عقيدته وقوة تدينه، إن قوة العقيدة

(1) د. عصمت نصار، وجهان لعملة زائفة، ص395.
(2) د. مصطفى النشار، من الثورة إلى النهضة ص61.

الإسلامية تكمن فى قوة العقلية المؤمنة بها والقادرة على مجادلة خصومها ومحاورتهم بالحسنى وبالحجة وبالبرهان العقلى»[1].

إن لحظة عقل واحدة، ولحظة إخلاص واحدة، ولحظة إدراك واعى واحدة، تنقلنا من الإقليمية إلى القومية، ومن الوحدة الفردية إلى الاتحاد الجماعى، وكفى بالقوم نذيراً مما يحدث حولنا، وعلى الذين ركنوا إلى تركيا واطمأنوا لها فى إقامة خلافة، كفى بتلك الصفعة التى صفعتكم بها تركيا نذيراً، فهى ذاتها لا نريد تلك الخلافة التى وضعتموها أنتم موضع القائد لها، ولكنها تسعى حثيثاً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، لأنها تعى ذاتها، وتحدد غاياتها وأهدافها بكل دقة، وتعرف طريقها جيداً، ولا نلوم عليها، فهى تبحث عن مصلحتها العليا، بل نلوم فقط على أولئك الذين يحملون السلاح باسم الإسلام، وباسم الخلافة، ولم يكن الإسلام يوماً ما يقوم على السلاح، ولكنه غذا قلوب الناس بسماحته ورحمته ورأفته بهم، فهل نعى هذه الدروس يا سادة.

هل توحدنا المخاطر من جديد؟ وتجتمع كلمتنا، وتتوحد رايتنا، ونسبح جميعاً باسم الله، ونخلص القلوب له سبحانه لنحقق الأمة الواحدة ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: 92] أم سنظل أمة تحركها الأهواء ويتلاعب بها الأعداء كيفما شاءوا؟!

أفيقوا يا سادة، فالوقت لم يعُد يتحمل التأخير، فنحن فى مفترق الطرق اليوم، إما أن نكون، وإما ألا نكون، ونحن قادرون على أن نكون خير أمة بحق، وأقوى أمة فقط إذا أخذنا بدعائم وأسباب وحدتنا، وإذا ارتكزنا على مسببات نهضتنا.

(1) د. مصطفى النشار، العلاج بالفلسفة ص28.

ماهية الوحدة:

يمكننا الإنطلاق من وحدة اللسان ووحدة الحضارة ووحدة التاريخ ووحدة الدين فى غالب الأمر إلى تكوين وحدة جوهرية تقوم فى ناحيتين، الأولى تكتل اقتصادى قومى يجمع الأموال العربية والتجارة البنذاتية، والثانية إنتاج تكنولوجيا عربية، ويمكننا عرض هاتين الدعامتين فيما يلى:

أ- تكتل اقتصادى قومى:

لم تصنع أوروبا نهضتها الحقيقية وقوتها إلا عندما توحدت فى مطلع العام 1992م، فأصبحت قوة اقتصادية عملاقة تؤثر فى الاقتصاد العالمى بأسره بفضل السوق الأوروبية المشتركة، ونحن كأمة تسعى للنهضة وبناء قومية واحدة ممتدة على جسر من المصالح المشتركة ومدعومة بأسس البناء من عقيدة ولغة وتاريخ وحضارة، لابد لنا من إنشاء وحدة اقتصادية على غرار السوق الأوروبية المشتركة، فقد بات هذا التكتل الاقتصادى ملحاً للغاية، يقول النشار: «إن التكامل الاقتصادى العربى ضرورة يحتمها التاريخ وتحتمها الجغرافيا وتستلزمها الحاجات المتنامية للشعوب العربية فى اللحظة الآنية كما فى المستقبل القريب والبعيد على حدٍ سواء، والغريب أننا جميعاً كعرب نعى هاتين الحقيقتين الناصعتين.

1- أن الإمكانيات العربية كموارد بشرية وطبيعية كافية كأساس أولى خام للتكامل الاقتصادى العربى، وأن حسن استغلال هذه الموارد بإمكاننا تماماً لو صدقت النوايا وتوحد الهدف الذى يسعى الجميع

إليـه، وهو تنمية اقتصادية عربيـة لصالح رخاء كل العرب دون تمييز بين دولهم وديناتهم وأشكالهم!

2- أنه كلما اندمجت كيانات جغرافية كانت منفصلة من قبل من الناحية الاقتصاديـة زادت قـدرة الكيـان الموحـد الجديد على الاسـتفادة من الموارد المتنوعة التى توضع تحت تصرفه واتسعت سوق منتجاته وتمتع الكيان الجديد بمزايا التكامل الاقتصادى الأخرى المألوفة»[1].

قد تكون هذه حقائق فعـلاً، ولكن الواقع يضاد هذه الحقائق لا تكذيباً لهـا ولكـن عنداً معهـا، حيث تنكفـئ الأقطـار العربية النفطيـة على ذاتها وتعجز عن الاسـتفادة من النفط كسـلعة اسـتراتيجية يمكن بهـا التأثير على القرار العالمى من ناحية، وتحقيق رفاهية الشعب العربى من ناحية أخرى فى حـال تصنيعه، ولكن الدول النفطيـة تصدّر البترول خام بثمن بخس دراهم معـدودة وكانـوا فيه من الزاهدين، ولو أنهم أحسـنوا اسـتغلال تلك الموارد الطبيعية لأصبح الحال غير الحال.

وزاد الطـين بلـة أنه بدلاً من توجيـه الفائض من عائـدات البترول نحو مشروعات التنمية والاستثمارات المشتركة و إعادة بناء و إصلاح الاقتصاديات العربية، كما فعلت ألمانيا الغربية لاقتصاد ألمانيا الشرقية، وجهت إلى البنوك الأمريكية والأوروبية ليزدادوا غنى وثراءاً جراء استثمارهم لأموالنا، وكثيراً من تلك الأمـوال العربية أودع بدون فائدة عملاً بأحكام الشريعة، وغدت تلك الأموال تقدر بمئات المليارات من الدولارات.

(1) د. مصطفى النشار، الأورجانون العربى للمستقبل ص265.

وزاد مـن خطورة الأمر أن هذه الأقطار النفطية الشـقيقة فتحت أبوابها للعمالة الآسيوية والأوروبية من جميع الأجناس، ولم تسمح للعمالة العربية إلا بتقنـين محكم، وفى مجالات محددة وهى التعليم والصحة والإعلام بشـكل رئيسى، وفى المجالات التى لا يُجدى فيها نفعاً غير اللغة العربية.

أضف إلى ذلـك توافر عوامل الإنتاج فى الأراضى العربية وانتشـار المواد الخـام بها، فالأقطـار التى تتوافر فيها العناصر الأساسـية للإنتـاج الزراعى، الأرض والميـاة والحرارة الملائمة للزراعـة والأيدى العاملة، تفتقر إلى الأموال اللازمة للاسـتصلاح والاستثمار، والأقطار الأخرى متخمة بعائدات النفط، ولكنهـا بدون أرض زراعية ولا مياه ولا حرارة معتدلة، وكذا بدون أيدٍ عاملة وطنية، ولا حل لمشـكلات الجميـع إلا بالوحدة، يقول النشـار: «وباعتراف معظـم الاقتصاديـين العالميين لدينا الموارد والمواد الخـام التى تكفى للاعتماد على الـذات فيما يتعلق بالأمن الغذائى وتوفير الحاجات الضرورية للشـعوب العربية، فلدينـا الأرض الخصبة فى بعض الأقطار العربية وهى غير مسـتغلة كما ينبغى، ولدينا الموارد المائية الكافية والمتاحة، ولدينا الصحراء الشاسـعة التى تُستغل حتى الآن، ولدينا إمكانيات هائلة فيما يتعلق بالسياحة والفندقة والآثار، ولدينا المواد التعدينية الوفيرة وعلى رأسها البترول والذهب والنحاس وغيرهـا، ولدينا مع هذا وذاك رؤوس الأموال الكافية لو أُحسـن اسـتغلالها واسـتثمارها فى المشروعات الإنتاجية وليس اسـتثمارها فى البنوك الأوروبية والأمريكية والبورصات الغربية، إن رأس المال العربى ينبغى أن يُعاد ليُستثمر فى وطنه وليسـتثمر فى وطنه وليس فى البلاد الأوروبية وأمريكا»[1].

(1) د. مصطفى النشار، فى فلسفة الثقافة، ص147.

إن إقامة وحدة اقتصادية قومية عربية إسلامية هو المناط اللازم لصناعة قوة قومية حقيقية، قوة قادرة على الدفاع عن مصالحها وصانعة للقرار العالمى ومؤثرة فيه، وليس مجرد مفعول به على الدوام، بل قوة فاعلة، ذات قدرة على الفعل ورد الفعل، ولكن إذا استمر الوضع بهذا التمزق، وبهذا التشرذم فالخطر سيدرك الجميع، يقول النشار: «لأضرب لكم مثالاً واحداً على فقر سياستنا العربية، إنه فى الوقت الذى تتجه فيه كل دول العالم شرقة وغربه إلى الدخول فى تكتلات اقتصادية وتجارية ضخمة تتواجه أو تنفق حفاظاً على حياة ورفاهية شعوبها وحماية إنتاجها، نجد أن التبادل التجارى بين الدول العربية لا تتعدى نسبته 3 % بالقياس إلى نسبة تجارة كل منها مع العالم الخارجى!! فهل يُعقل هذا الأمر بين أناس يدّعون كل يوم فى مؤشراتهم وبياناتهم أنهم أبناء أمة واحدة!! إن السياسات التى لا تزال متبعة فى بلادنا العربية سياسات تابعة فقيرة، لم تصل قط إلى تحقيق الحد الأدنى لآمال الشعوب التى لا تزال تشتاق إلى يوم يتغير فيه الواقع العربى الممزق إلى وحدة اقتصادية تدعم سياسة خارجية مستقلة، وسياسة دفاعية قادرة على حماية أمن ومصالح المواطن العربى»[1].

هذه المشكلة وحدها، مشكلة التجارة البنذاتية، أو العربية العربية كفيلة بإنشاء تكتل اقتصادى عربى ينعم فيه أبناء العروبة جميعاً بخيرات وطنهم، ثم يضع النشار نظرية اقتصادية أشبه بالعدالة التوزيعية عند آرسطو، حيث يأخذ كل فرد حسب إنتاجه وقدر حاجته وفق عدالة فى التوزيع وعدالة فى التسعير، وأن يبُنى الاقتصاد على العمل لا على احتكار السلع وادخار الأموال

(1) د. مصطفى النشار، ضد العولمة، ص280.

فيقول: «إن الاقتصاد والتنمية الحقيقيين يقومان على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التى حبانا الله بها، وليأخذ كلُ قدر حاجته وقدر جهده وعمله، وليتم التبادل بين الجميع لفوائض إنتاجهم بعدالة فى التسعير وعدالة فى الاستغلال لحقوق المنتج الحقيقى وهو العامل، فضلاً عن مراعاة المساواة والعدالة التى يتحقق بموجبها الرضا للجميع عاملين وأصحاب رؤوس أموال، إن الاقتصاد الحقيقى هو الاقتصاد القائم على العمل والإنتاج واستغلال الموارد الطبيعية دون الإضرار بالبيئة التى يحيا فيها الإنسان، وأن تكون الملكية فيه من خلال العمل والإنتاج وليس من خلال اللعب بالأموال وكنزها والاستثمار فيها»[1].

إن إقامة تكتل اقتصادى عربى يقوم على جوهر الاقتصاد الحقيقى والعمل بجدية والإنتاج هو الأصل الأكبر فى الخلاص من كافة المشكلات الاقتصادية التى ينتج عنها مشكلات اجتماعية لا حصر لها فى وطننا العربى مثل مشكلات البطالة والفقر والعنوسة والعشوائيات وانتشار المخدرات والإدمان والإنحراف، فكل هذه المشكلات ترجع فى جذورها إلى أزمات اقتصادية، لا حل لها سوى الوحدة القومية، و إلا فالمصير هو الضياع نتيجة لفقر السياسات العربية فيما يقول النشار: «إن فقر السياسة العربية وعدم بلورتها لإستراتيجية موحدة تستند على تحقيق الحد الأدنى من مطالب الإنسان العربى وتحقيق آماله فى ظهور تكتل اقتصادى عربى موحد، ورؤية سياسية تتفق حول الحد الأدنى من المصالح العربية المشتركة، إن هذا قد أدى إلى الآن، وسيؤدى فى المستقبل القريب إلى ما يمكن أن نسميه «صناعة الفقر العربى» إن عاجلاً أو أجلاً[2].

(1) د. مصطفى النشار، الأورجانون العربى للمستقبل، ص148.
(2) د. مصطفى النشار، ضد العولمة، ص282-281.

ثمة حاجة ملحة الآن للتعاون العربى العربى، وللتكتل الوحدوى على كافة الأصعدة، اقتصادياً، وسياسياً، بل وعسكرياً، ما المانع فى صناعة تلك الوحدة، أو ما معوقاتها التى أخرتها عن الظهور بشكلها الصحيح حتى اليوم، إنه للأسف عائق واحد، وواحد فقط يرتأيه النشار بقوله: " والمعوقات معروفة ولا تخفى على أحد، فهى صراع المصالح بين هذه البلاد، وصراع الساسة والحرص على التقوقع خوفاً من الآخر العربى! والخوف فى النهاية على الملكيات والثروات من أن تذوب لصالح العرب جميعاً وليس لصالح أصحابها وتحقيق مصالحهم الذاتية دون مصالح شعوبهم ومصلحة الرخاء العربى ككل، إن افتقاد الزعامات العربية إلى الإخلاص العربى فى العمل الوحدوى سواء كان اقتصادياً أو سياسياً أو خلافه هو مربط الفرس، وهو المعوق الأساسى لأننى أعتقد أن الشعوب العربية متحابة ومدركة تماماً أن مصلحتها فى التكتل والاتحاد وليس فى الفرقة والقطيعة»[1].

ما الحل إذن؟ وكيف المخرج من أزمات يفتعلها القادة العرب، لا حل سوى إخلاص النوايا خاصة فى ظل أوضاع عالمية باتت مهددة للوجود العربى ذاته: «خلاصة القول فى هذا الأمر هو أنه إذا خلُصت النوايا العربية وخاصة نوايا الزعماء والنخب العربية، فإن إمكانيات التكامل موجودة ولا يهم بعد ذلك صورة الآلية التى يمكن أن يتفق عليها لتكون صالحة للعمل الفورى سواء كانت سوقاً عربية مشتركة، أو تكتُل اقتصادى عربى، أو وحدة اقتصادية عربية! فالمهم هو تمكين هذه الآلية العربية للعمل بجدية نحو الاستفادة القصوى من هذه الإمكانيات العربية دون وضع العراقيل

(1) د. مصطفى النشار، فى فلسفة الثقافة، ص149.

أمامهـا ودون خوف على المصالح الذاتية الأنانيـة من الضياع فى ظل التكتل العـربى المنشـود والذى لم يعُـد أمام العـرب بديلاً عنه فى عـصر التكتلات الاقتصادية الدولية وفى ظل محاولات عولمة الاقتصاد»[1].

لا منـاص إذن من إنشـاء تكتل عربى يقـوم على رعاية المصالـح العربية و إعطاء الأولويـة إقتصادياً لأبناء العروبة، هذا التكتل متوافر الإمكانيات منقـوص الصدق والإخلاص، وهما ليس بالشىء الهين، بل هما كل شىء، فهل يستدرك القادة والنخبة ما فاتهم من ضياع للثروات العربية؟! وهل ينفضون عن كواهلهم عبء المصالح الشـخصية ليحلوا محله المصلحة القومية العليا للوطن الكبير، ذاك هو الأمل، والأمل كله فى الله، وكان ربك قديراً.

ب- إنتاج تكنولوجيا عربية:

لعـل السـؤال الأخطـر منهجيـاً على المفكـر العـربى، هل سـنظل مجرد مسـتوردين للتكنولوجيـا الغربيـة دون التفكـير فى صناعتها؟ وهل سـيظل علماؤنـا مجـرد ناقلين لنظرية التشـغيل لا لنظرية الإبـداع، بمعنى أن ينصّب اهتمامهم على تشغيل التكنولوجيا المسـتوردة دون التوجه نحو صناعة تلك التكنولوجيا؟

ربما بالنسبة لى على الأقل - تكون الإجابة صادمة، حيث قلة ذات اليد كما يتعلـل البعض وحيث هجرة العقول العربيـة، وحيث - وهو الأهم - ضعف القرار السياسى العربى عن مثل هذه الخطوة، لكننا فى النهاية نأثم جميعاً لعدم خلق بيئة علمية مواتية للإبداع العلمى والتكنولوجى، وقد أجمل النشار تلك

(1) المصدر نفسه، ص149.

السيئات كلها وكيفية الخروج منها بقوله: «قد يثور البعض قائلاً: إننا حاولنا ولا نزال نحاول لكن «العين بصيرة واليد قصيرة»!! والحقيقة أنه مهما كانت الإمكانيات المادية ضئيلة ومهما كانت المعوقات أمامنا كثيرة فلابد أن نمتلك إرادة جادة فى توفير هذه الإمكانيات المادية بوسائل شتى جديدة وعديدة، بالإضافة إلى دعم الحكومات العربية التى ينبغى بإرادة سياسية جادة أيضاً وفاعلة أن يتضاعف عشرات المرات، ولابد أن نمتلك فى ذات الوقت خطة جادة واضحة المعالم محددة الأهداف والأدوات الدقيقة للقياس لتذليل كافة العقبات للوصول إلى تحقيق هذه الطفرة المنشودة فى صنع ثقافة العلوم واستنباتها داخل مجتمعنا العربى، حتى نجد من نفس هذا المجتمع الدعم الكامل واللامحدود لصنع بيئة وبنية علمية مواتية للإبداع العلمى والإنفاق على المبدعين العلميين بلا حدود»[1].

ولكن النشار - رغم تلك العقبات - لم يفقد الأمل فى صناعة تكنولوجيا عربية متطورة، فتأتى إجابته على كافة الأسئلة المتعلقة بإنتاج تكنولوجيا عربية مفعمة بالأمل باعثة له، متحدية للعقبات غير مكترثة بها، فيرى أننا قادرون على تلك الخطوة، ولكن علينا أولاً انتهاج سياسة عربية موحدة تجاه تلك التكنولوجيا بحيث لا نقتصر على استيرادها والاستفادة منها فقط، بل تجاوز تلك المرحلة إلى المنافسة والتفوق وفق إدراكنا لواقع مشكلات بيئتنا العربية[2].

وثانياً ينبغى علينا تكوين ثقة لا متناهية فى أنفسنا وإمكانياتنا فنحن

(1) د. مصطفى النشار، الأورجانون العربى للمستقبل، ص170.
(2) د. مصطفى النشار، ضد العولمة، ص229.

لسنا أقل من الصين أو اليابان واللتان كانتا منذ عهد قريب معنا فى ذات القطار، إلا أنهما أصبحا اليوم عملاقين اقتصاديين كبيربين[1].

إن الثقة بأنفسنا وبإمكانياتنا العربية ستولد الاعتماد على الذات والذى يمثل طريق النهضة التكنولوجية الأول: «إن الاعتماد على الذات والتقليل من الاعتماد على الغير فى ضوء ما رأيناه من تجارب الأمم الأخرى، هو الطريق الأمثل للخروج من أزمة التخلف العلمى والتكنولوجى الذى نعانيه رغم أنه لا ينقصنا الإمكانيات المادية والبحثية كما لا ينقصنا وجود الكفاءات العلمية والكوادر المدربة على صنع العلم واستنبات تكنولوجيا خاصة، إن الثقة بالنفس وبالإمكانيات العربية ضرورة ملحة فى هذه المواجهة الشاملة لكل أسباب التخلف»[2].

ويقترح النشار خمسة أسس رئيسية تمثل الأُطر العامة لصناعة العلم وإنتاج تكنولوجيا فى وطننا العربى تتضمن:

1- وضع استراتيجية عربية موحدة تتضافر فيها الجهود السياسية والإمكانيات الاقتصادية العربية لتحقيق أهداف محددة، وبدون هذه الاستراتيجية الموحدة لن تنجح أى دولة بمفردها فى تحقيق شىء له قيمة.

2- ضرورة إنشاء مراكز موحدة متعددة الجوانب والتخصصات للبحث العلمى وذلك بهدف خلق كوادر علمية مدربة على أعلى مستوى فى الوطن العربى تقوم بصناعة العلم والتكنولوجيا وفق الإمكانيات

(1) نفس المصدر، ص231

(2) نفس المصدر، ص232.

الذاتية العربيـة وبالمواد الخام المحلية وحسـب الاحتياجات الفعلية للبلـدان العربيـة، على أن يـشرف على هذه المراكـز ويقوم بتدريب كوادرهـا العلماء العرب سـواء مـن العقول العربيـة المهاجرة أو من العلماء الموجـودون على أرض الوطن وهم كثـيرون وينتظرون هذه الفرصـة التى تتضافـر فيها كافة الجهـود وتوفر لهـا كل الإمكانيات بفارغ الصبر.

3- إنشـاء المراكز المتخصصة للتعريب والترجمـة العلمية فى كل فروع العلم وخاصة العلوم الطبيعية والرياضية لا العلوم الإنسانية.

4- اسـتعادة العقول العلمية العربيـة المهاجرة ذات السـمعة العلمية إلى وطنهـا العـربى، والكثير منهم يرغـب فى تلك العودة لكنهم يخشـون البيروقراطيـة والروتين الحكومى وكـثرة العقبات التى يمكن أن تعوق اسـتكمال أبحاثهـم وتطويرهـا ومـن ثم تعـوق تقديـم خبراتهم إلى مجتمعاتهم.

5- ضرورة التركيز على التنشئة والتربية العلمية للشباب العربى[1].

بهذه الشروط الواقعية يمكننا إنتاج تكنولوجيا عربية تفوق التكنولوجيا الغربية، بل وتدخل معها المنافسـة فى الأسواق العالمية، فنحن لسنا أقل شأنا من اليابان أو من النمور الآسيوية التى ستكون شريكاً رئيسياً للقوة الكبرى القادمة بعد سقوط الغرب.

لكن يبقى السؤال قائماً، ما شكل هذه الوحدة المنتظرة؟ أو ما اسمها؟

(1) المصدر السابق، ص234 وما بعدها.

ج- شكل الوحدة المنتظر:

فى البداية يطالعنا مفكر العرب زكى نجيب محمود بقوله: «إن القومية العربية حقيقة وليست خدعة أو كذبة مختلقة أو ملفقة، أنا من الناس الذين لم يدركوا هذه الحقيقة الواضحة وهى أننى جزء من الأمة العربية إلا بعد تقدم السن، وعلى وجه التحديد أقول إننى إذا أنكرت كونى جزء من الأمة العربية فقد بترت ذراعاً من جسدى، أصبحت إنساناً غير كامل، ينقصنى شىء عضوى، فالأمة العربية إقليم له صفات طبيعية تربطه ببعضه البعض وتربط أفراده معاً، وهذا لا يمنع أن يكون لكل جزء من هذا الاقليم سماته الخاصة، فحتى الأسرة فى القرية، كل أسرة لها طابعها، وبعد ذلك يأتى عموم القرية»[1].

من هذه الفكرة الرئيسة تنبثق أفكار مصطفى النشار بشأن إقامة اتحاد عربى فيدرالى يضم شتات الدول العربية دون التخلى عن الزعامات السياسية فى كل قطر على حدة، بل فقط هناك مصالح مشتركة، وهناك خطوط عريضة للتلاقى والوحدة، وليكن نمط تلك الوحدة على منوال وحدة الإمارات العربية المتحدة التى كونت اتحاداً فيدرالياً، يقول النشار فى نص هو الأروع رغم طوله: «إننى أقترح ببساطة أن نتأسى كدول عربية بتجربة وحدوية رائعة وناجحة تمت على الأرض العربية منذ سنوات وهى تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة التى شكلت دولة اتحادية فى إطار الحفاظ على استقلال كل إمارة على حدة بقوانينها وبحكوماتها المحلية وبمواردها الذاتية، وليكن اسم هذا الإتحاد ما يكون، وإن كنت أرجح تسميته «اتحاد

(1) د. أحمد عثمان، طريقنا إلى الحرية، نقلًا عن د. النشار، بين قرنين، ص186.

الـدول العربية» فيشـكل بديـلاً لما يسـمى الآن بجامعة الـدول العربية[1] ومؤسساتها التى رغم كل ما قامت به وتقوم به إلا أن قانون تشكيلها وهدفها ليس فعالا حتى الآن.

ويتشـكل هـذا الاتحـاد من نفس الـدول العربيـة الأعضـاء فى الجامعة العربيـة، ويكون لهذا الاتحاد مجلس رئاسى يتم الاتفاق على تداول السـلطة فيه إما بالتناوب بين كل الدول العربية أو بالإتفاق على التناوب حول منصب الرئاسـة بين كبريات الـدول العربية، ثم تكون رئاسـة الـوزراء بالتناوب بـين الدول الأقل فى عدد السـكان، أما الـوزراء فيكونون مـن جميع الدول العربية بلا اسـتثناء، كلُ حسـب كفاءته وقدرته فى تحقيـق منجزات العمل العربى المشـترك، ويتشـكل إلى جانب مجلس الوزراء، برلمان عربى مشترك، ويتبع هذه المؤسسـات الإتحادية المؤسسات النوعية الأدنى كمجلس الوحدة الاقتصادية الـذى يتكون من وزراء الاقتصاد العـرب، ويكون تحت قيادة وزير الاقتصاد العربى، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ويتكون مـن وزراء الثقافـة والتربية العرب، وهكذا، ويكون لهـذا الاتحاد ميزانيته المستقلة التى ستشارك فيها كل الدول العربية، كل دولة حسب قدراتها المالية وعدد سـكانها، وينبغى أن تكون هذه الميزانية الوحدوية أكبر من ميزانية

(1) جامعة الدول العربية هى المنظمة الإقليمية التى قامت فى منتصف الأربعينيات لتجسد شكلاً تنظيماً يحتوى الدول العربية المستقلة فى ذلك الوقت والتى وقعت على «بروتوكول الإسكندرية» فكان ظهورها سابقاً على قيام «الأمم المتحدة» لذلك كان طبيعياً أن يتأثر ميثاق الجامعة بنظيره فى «عصبة الأمم» ولعل قاعدة الإجماع التى اشتُهرت بها الجامعة العربية ليست إلا صدى لهذا التأثير، انظر د. مصطفى الفقى، المرجع السابق ص69.

كل دولة على حدة، و يكون له سـلطة إنشاء مشروعات وحدو ية داخل كل البلاد العربية كلُ حسـب حاجته وقدراتـه، وكلها مشروعات لخدمة العمل العربى المشـترك، والتأكيد على وحدة العمل العربى وتنمية القدرات العربية فى كل المجـالات بـدءاً من التعليـم والثقافة والصحة، إلى مجـالات الاقتصاد والأنشطة الخدمية المختلفة»[1].

و يضع النشار شكلاً مقترحاً لهذا الإتحاد كالتالى:[2]

(1) د. مصطفى النشار، الأورجانون العربى للمستقبل، ص269.
(2) نفس المصدر، ص270.

مجلس وزارى عربى برلمان عربى
مجلس وزارى عربى
برلمان عربى
مجلس الصحة
يرأسه وزير الصحة العربى
مجلس خدمى
يرأسه وزير عربى ويتبعه كل وزراء الخدمات العرب
مجلس ثقافة
يرأسه وزير الثقافة العربى
مجلس تعليم
يرأسه وزير التعليم العربى
مجلس اقتصادى
يرأسه وزير الاقتصاد العربى
العلاقات
يرأسه وزير خارجية العرب
إلخ

فهل آن أوان تنفيذ مثل هذا المخطط؟!

الذين يتعللـون بالظروف الاقتصاديـة والإمكانيـات العربية، كذبتم، وكفاكم كذباً فالإمكانيات العربية والموارد الطبيعية والثروة البشرية عندنا لا مثيل لها عالمياً.

والذيـن يتعللـون بعلل وحجـج واهية من محـض الأنانية وسـوء التعقل والتدبـر، عليكـم أن تفيقـوا مـن سـباتكم، فالتاريـخ لا يتوقـف عن ذكر الأموات، ولن يقف أمام الغارقين في النوم، بل هو يسير ليسجل كل ما يلتقطه من مشاهد وأحداث!!

فهـل فقدت أرضنـا العربية أحرار الضمائـر والإرادة وأصحاب العزائم القويـة لإقامـة تلك الوحدة التي هـي قدرنا، وهي مصيرنا، وهي مسـتقبلنا، وهي قادمة لا محالة رغم أنف الحاقدين والمثبطين والمرجفين في المدينة.

هل نسـمع إلى نـداء أحد أبناء العروبة مـن ذوي الضمائر الحية وأرباب النفوس الأبية، في ذاك النداء الذي يوجهه إلى قادة وحكماء العرب!! لنعرف الأسباب والمسببات ونقف على الغايات ....

د- نداء إلى عقلاء العرب حكاماً ومحكومين ..

هل آن أوان إنشاء اتحاد الدول العربية؟![1]

يعيش العرب الآن أسوأ عصورهم وسط هذه الحالة المتردية من الانقسام والتشرذم الذي يكاد يجعلنا أمثولة العالم هذه الأيام، فليس أغرب ولا أعجب من أن بلاد العرب أصبحت مرتعاً يعيث فيه فسـاداً وقتلاً وتمزيقاً مجموعات

(1) من كتاب «من الثورة إلى النهضة»، لمفكر مصطفى النشار، صـ 125.

مـن المرتزقة المأجوريـن تحت شـعارات مزيفة، فهذه داعـش وتلك جبهة النصرة، وهذه جماعة الجهاد وتلك سرايا بيت المقدس... الخ.

من هذه المسميات التى اتخذت من الدين ستاراً يخفى أهدافاً أقلها تفتيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة لا قيمة لها ولا وزن مما يعنى بكل بسـاطة انهيـار مقومات الدولة فى الـدول العربية الكبيرة و إفقادهـا القدرة والهيبة، وليس أدل على ذلك مما يحدث الآن فى سوريا والعراق على يد ما يسمى تنظيم داعـش فقد اقتطع هـذا التنظيم الإرهابى أكثر من ثلث الأراضى السـورية، وسـيطر على بعض المدن العراقية وأعلنها دولة مستقلة نصبوا عليها زعيمهم وأطلقـوا عليـه خليفة المسـلمين، وزاد الطين بلة تلك المراسـيم والتعليمات التى بدأو يفرضونها على سكان هذه المدن وتخييرهم لمسيحييها بين أن يعلنوا إسلامهم أو المغادرة إلى أى مكان خارج ما أسموه دولة الخلافة!! وليس ببعيد عن ذلك بالطبع ما يجرى الآن فى ليبيا من نفس هذه العصابات الإرهابية من ضرب للمطارات والسـيطرة على بعض المنشآت الحيوية والبترولية!! ونفس الشىء يحدث فى اليمن والسودان شماله وجنوبه والصومال... إلخ.

وكان يمكن أن يحدث فى مصر والسـعودية والإمارات والكويت وغيرها تحت مسميات أخرى لولا قيام ثورة «30 يونيه» فى مصر وما تلاها من تنسيق بـين هـذه الدول العربيـة التى تمكنت من كشـف هذا المخطـط والوقوف ضده.

إن هـذا الانفـلات الأمـنى والعسـكرى الـذى يـكاد يفقد هـذه الدول هيبتها ووحدتها ويجعلها مهددة ورهينة فى يد هذه التشـكيلات والعصابات الإرهابيـة تحت أى مسـمى كانـت، إنما هو مخطـط دولى صنـع فى أمريكا

و إسرائيل لتفتيت الدول العربية وشل قدراتها العسكرية أولاً والاقتصادية ثانياً، وتقسيمها بحيث تصبح أكبرها أصغر من إسرائيل مساحة وأضعف منها قدرة، والطريف أن هذا المخطط الغربى إنما يجرى تنفيذه بأيدى عربية تدعى أن ما تفعله إنما هو جهاد إسلامى لإعادة دولة الخلافة الإسلامية ورفع راية الإسلام!! لقد تصور هؤلاء المارقون - الخوارج على الإجماع الإسلامى وعن صحيح الإسلام - أنهم يمكنهم تحقيق ذلك عبر قتل وتشريد المسلمين وتفتيت وحدة الدول الإسلامية واحدة بعد أخرى لصالح الوحدة الكبرى فى دولة الخلافة!! وما أبعد هذا التصور الخرافى عن واقع الحال لأن نتيجته لن تكون حدوث ما يحلمون به، بل ستكون نتيجته الحتمية هى القضاء على الدول العربية واحدة بعد أخرى بإضعاف قدرة كل منها وتفتيت وحدتها وكسر إرادة شعبها فضلاً عن تدمير قدراتها العسكرية!! و يالفرحة إسرائيل والغرب بذلك!! إنها غاية الغايات لسياساتهم منذ عصر الاستعمار الإنجليزى لبعض دول المنطقة التى لخصتها عبارة «فرق تسد».

إننا إذن نحقق بأيدينا ما يراد بنا، التقسيم إلى دويلات لا حول لها ولا قوة، لا جيش قوى ولا قدرات اقتصادية أو غيرها يمكن أن تتحدى إرادة هذه الدولة التى زرعت فى المنطقة العربية بوعد إنجليزى وبمساعدة كل الدول الغربية، دولة إسرائيل!! ومن ثمّ يحق لهذه الدولة الغاصبة المغتصبة أن تفتخر بأنها واحة الاستقرار والديمقراطية فى هذه المنطقة المتخلفة من العالم!!

ولا يظنن أحد أننا نبالغ فيما نقول لأن الواقع أن العرب يسيرون مغمضى العينين فى طريق تحقيق هذه الغاية الكبرى لإسرائيل ما داموا لا يدركون

جدية التحديات التى يواجهونها فرادى، وبدون رؤية واضحة ودون استراتيجية موحدة يتفقون فيها على حد أدنى من الحفاظ على المصالح العربية العليا التى ينبغى أن تتوقف عندها خلافاتهم وتنتهى عندها المصالح الأنانية لحكامهم، لتبدأ فى الوقت ذاته معركة الدفاع الحقيقى عن المصلحة العليا للوطن الذى إن ظل على هذه الحالة من التشرذم وانكفاء كل دولة على ذاتها فلن يكون هناك وجود للعرب على الساحة الدولية وربما يصل الأمر إلى محو وجودهم من على خريطة العالم شيئاً فشيئاً!!!.

إن عقلاء العرب ينبغى أن تتوحد كلمتهم من الآن وليس من الغد للدعوة لإنشاء «اتحاد الدول العربية» الذى يتجاوز فى وجوده واتفاقية إنشائه واقع الجامعة العربية الأليم الذى لم يعد بأى مردود إيجابى حقيقى على المصلحة العربية المشتركة، فالجامعة العربية رغم السنوات الطويلة التى مرت على إنشائها لم تسهم بشكل حقيقى فى حل أية مشكلة عربية - ناهيك عن حل أية مشكلة عربية - أجنبية -، ولم تنجح مؤسساتها فى تحقيق أى طموح عربى على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والدفاعية، بل الثقافية والتعليمية والاجتماعية!!

ومن ثم فقد أصبحت الحاجة ملحة الآن لتأسيس مؤسسة وحدوية جديدة يمكنها الدفاع عن المصالح العربية المشتركة بشكل مؤسسى قوى يجمع ولا يفرق، يوحد ولا يشتت ويمتلك آليات واضحة لتحقيق الأهداف المشتركة للشعب العربى، إننى أعتقد أنه بات ضرورياً وجود هذا الكيان العربى الجديد تحت هذا المسمى الذى يختلف شيئاً ما عما كان يسمى ويدعى سابقا الوحدة العربية الشاملة، فحلم هذه الوحدة العربية الشاملة لا يزال وربما سيظل حلماً بعيد المنال حتى الآن وفى المستقبل المنظور.

إن اتحاد الدول العربية الذى ننشده هو "اتحاد يجمع الدول العربية مع الحفاظ على شكل كل دولة فيه ونظامها السياسى المستقل، وهو يتكون من برلمان عربى مشترك تمثل فيه كل الشعوب العربية تمثيلاً نسبياً حسب عدد سكانها ومساحتها ويتداول رئاسته رؤساء البرلمانات العربية، ومن مجلس وزارى عربى يرأسه رئيس الاتحاد الذى سيتناوبه الزعماء العرب واحداً بعد آخر لمدة يحددها قانون إنشاء الاتحاد «ويتشكل هذا المجلس الوزارى العربى من أهم الكفاءات العربية فى مجال تخصص هذه الوزارة أو تلك بحيث يكون للعرب وزير خارجية يتحدث باسم كل وزراء الخارجية العرب ويعبر عن وجهة النظر العربية فى أى قضية من القضايا، ووزير دفاع واحد يعاونه كل وزراء الدفاع العرب ويملك إمكانية الاستفادة من كل القدرات العسكرية للجيوش العربية وتوجيهها للدفاع عن الوحدة والاستقرار داخل كل دولة على حدة والدفاع عن الحدود العربية والحفاظ على الأمن القومى العربى داخلياً وخارجياً، ووزير داخلية عربى يملك القدرة على الاستفادة من كل الخبرات الأمنية العربية وتوظيفها لتوفير الاستقرار والطمأنينة للمواطن العربى أياً كان موقعه والدولة التى ينتمى إليها داخل الاتحاد، ووزير اقتصاد عربى يسهر مع زملائه وزراء الاقتصاد العرب على دمج الاقتصاديات العربية والمنشآت الاقتصادية العربية ما يمكن به القضاء على البطالة بين العرب وزيادة رخائهم المادى مستغلاً توافر المواد الخام وتوافر الإمكانيات المادية والبشرية بين الدول العربية بنسب وكيفيات متفاوتة، ووزير ثقافة عربى يعمل بمساعدة وزراء الثقافة العرب على إبراز الوجه الحضارى المشترك للثقافة العربية بعناصرها التراثية وهويتها الإسلامية المعتدلة، ووزير تعليم عربى يعمل مع أقرانه وزراء التعليم

العـرب على وضع اسـتراتيجية عربيـة موحدة للنهـوض بالتعليـم فى الدول العربية مستفيداً من كل الإمكانيات البشرية والمادية العربية لتحقيق نهضة بحثيـة عربية وتخريـج المتخصصين القادرين على قيـادة النهضة العربية فى كل مجـالات الحياة. وهكذا الحـال فى نطاق تخصصه وقـد عرضت لتفاصيل أكثر حول هذا الاتحاد العربى باعتباره أحد ركائز النهضة العربية المنشـودة فى كتابى «الأورجانو العربى للمسـتقبل» الذى لم يلتفت إليه أحد بينما كان التفـات الغربيين لكتاب بيكـون «الأورجانون الجديد» هـو أحد العوامل المهمة فى النهضة الأوربية الحديثة!

إن هذه الدعوة إلى إنشاء اتحاد الدول العربية ليكون بديلاً لجامعة الدول العربية ليس تقليلاً من شـأن هذه المؤسسة العربية العريقة لأن التفكير فيه إنما هو مبنى على دراسة أسباب إخفاقها فى تحقيق الأهداف العربية المشتركة، وليس عيباً أن يفكر العرب فى إنشاء هذا الاتحاد الجديد لتجاوز أسباب الفشل العربى ولتطوير العمل العربى المشـترك من خلال هذه المؤسسـة الوحدوية الجديـدة وتزويدهـا بآليات تنفيذية قـادرة على تحقيق طموحات الشـعوب العربية، وبالطبع فلن يكون الطريق مفروشا بالورود ولكنه سيواجه الكثير من التحديات والمعوقات الداخلية العربية والدولية الخارجية، لكنه فى حال إصرار الزعماء العرب المخلصين وإدراكهم الواعى لخطورة ما يواجهونه من تحديات تلخصها العبارة الشكسـبيرية الشـهيرة: إما أن تكون أو لا تكون، سيصبح هذا الاتحاد واقعاً ملموساً ستسارع كل الدول العربية الانضمام إليه للحفاظ على أمنها واستقرارها أولاً والحفاظ على المصلحة العليا للعرب ككل فى مواجهة التحديات المعاصرة بكل مسـتجداتها ومؤامراتها ثانياً، إننى أؤمن بأنه قد آن أوان الوعى العربى بأهمية تحقيق هذا الاتحاد العربى وخاصة أننا فى

زمن كثرت فيه التكتلات من حولنا وليس التكتل الأوربى إلا أحد أمثلة هذه التكتلات الناجحة التى يمكن الاستفادة منها، فهل يمكننا بأسرع ما يمكن تحويل هذا الوعى النظرى بأهمية وضرورة الاتحاد إلى واقع نعيشه أم أننا سنظل فريسة للصراعات والانقسامات حتى يتلاشى الوجود العربى لصالح الوجود العبرى؟! سؤال أوجهه إلى عقول وضمائر النخب العربية وعلى رأسها الزعماء والحكام العرب آملاً فى نوبة صحيان عربية قوية تستجيب للتحدى لتصنع الأمل المنشود لدى كل فرد عربى فى مؤسسات اتحادية عربية تحل مشكلاته وقادرة على مواجهة التحديات خارجية كانت أو داخلية.

العرب من الفناء إلى البقاء[1]

سؤال شغل بال المفكرين العرب منذ القدم، منذ اللاوجود، حيث لا حيث،يكمن جوهره فى الصيغة التالية.... هل تفنى الأمة العربية وتنقضى شوكتها وتذهب حضارتها سدى؟؟

وعقب كل نكبة نُصاب بها يسود اليأس بين الجميع، مفكرين وعوام، مثقفين وأنصاف مثقفين، ليعتقدوا إجابة واحدة تحاصرهم من كل مكان، نعم إنه الفناء الذى لا مناص منه، فناء الأمة العربية..

ولكن التاريخ يُكذب ذاك الاعتقاد ليولد للأمة العربية البقاء بعد كل إحساس بالفناء ويكتب لها النجاة بعد تدارك الغرق.

ويمور التاريخ مورًا وتدور دورته، تحاصر أمتنا العربية المشكلات

(1)مقال منشور بجريدة الاهرام المصرية بتاريخ6 أكتوبر 2016م. ثم بجريدة الرؤية الاماراتية بتاريخ 10 و11 أكتوبر 2016م.

والعواصف التى تكاد تقضى علينا، تلهث الألسنة بالدعاء.... ينخلع القلب.... يضطرب الفؤاد... تخرس الألسنة... يكتب المفكرون «خروج العرب من التاريخ» و«موت العرب إكلينيكياً» و«بيتنا الذى كان عربياً»، كلها كتابات تغذى الإتجاه اليأسوى وتنمى السلبية واللامبالاة داخل نفوس الجماهير، ثم عقب كل إحساس بالضياع نمر به، توهب لنا الحياة من جديد، ليعود المفكرون والفلاسفة يكتبون من جديد، يغذون الأرواح، وينمون العقول، ويرتقون بوعى الجماهير، يحدوهم الأمل نحو صناعة فجر عربى نهضوى وحدوى، فالوحدة قدرنا، تقدمت أو تأخرت، تباطئت أو تعاجلت، هى قدر الله المحتوم على هذه الأمة ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: 92] هذا أمره سبحانه، وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

عبر هذه الأزمات المتلاحقة لوطننا العربى، عبر مأساواته المتعددة، عبر تشرذمه وتفرقه وبالتبعية خواره وضعفه وبالتبعية هوانه وذلته، تولد الصحوة الفكرية من وسط ذاك الشوك لتشق الظلمات بالنور، ولتقطع الشك باليقين، ولتمحو اليأس بالأمل، لتخرج أصوات الفلاسفة من واقعية اليأس إلى إمكانية الأمل، من ظلم الجهل والإحباط إلى نور العزيمة والعلم، لترسم لنا طريق النهضة من جديد، من واقع ظنه القريب والبعيد فناءً لا رجعة فيه للعرب، وبعد ما أسموه بثورات الربيع العربى والتى تركت أوطاننا خراباً وبواراً، وأعطت الفرصة على طبق من ذهب للقوى الاستعمارية القديمة لتدخل أرضنا من جديد بحجج قد تبدو مشروعة لدى البعض، يزينها بعض المرتزقة، يصورونهم بالمخلّصين، فهم بمثابة عيسى ابن مريم عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ الذى جاء ليخلّص البشرية من إثم الخطيئة الأولى، هم طوق النجاة، هم الأمل للمستقبل.

وللأسف الشديد تجد هذه التبريرات من المرتزقة والمأجورين وأصحاب المصالح هنا وهناك صدى لدى العوام فيستغلوا جهلهم بزيف أباطيلهم، ويلعبون على أوتار الجهل والفقر والمرض بمثل ما تلعب القرود على أغصان الأشجار بمتعة وأريحية.

ووسط هذا الظلام الدامس، وبعد ظلمات بعضها فوق بعضها فى أرضنا العربية، يخرج صوت مفكر العرب مصطفى النشار الذى سبق ونادى بثورة ثقافية عربية تسبق وجوداً تلك الثورات السياسية، حيث تكون الثورة الثقافية خير وأبقى، ثورة عقول وفكر وفهم ووعى، لا ثورة فوضى وتخريب وإرهاب واستغلال، يملأ صوته كل ركن سطعت عليه الشمس العربية، مقدماً توصيفاً دقيقاً للمرض، لأسباب الغرق والفناء، ثم مبتكراً لآليات النجاة وأسباب البقاء، ليقول بلسان قوميته وثورية قلمه وجرأة فؤاده: «لن تفنى الأمة العربية، فهى لم تخلق للفناء وإنما للبقاء».

ثم يقدم تشخيصاً دقيقاً مخلصاً لله وللوطن لأمراضنا العربية ممثلة فى عشرة أسباب قد تودى - لا قدر الله - بحياة العرب وأمجاد حضارتهم العريقة، قد تؤدى إلى فناء وجودهم، حيث غياب الإرادة الجماعية، الضمير الجمعى، الوعى المجتمعى الذى يدرك حقائق الأمور وحجم التحديات ويقدر المشكلات حق قدرها، هذه الإرادة وذاك الوعى المجتمعى يغيبان تماماً عربياً مما أدى إلى التفتت والتشرذم، ثم اتساع رقعة هذا التشرذم ببأس ذاك التفتت عقب ثورات الربيع العربى حيث اللعب على وتر الطائفية وحيث العصبية البغيضة التى قسمت العرب إلى دول متفرقة بداخل كل دولة طوائف مختلفة، بداخل كل طائفة جماعات منقسمة على نفسها، ليكون المصير المحتوم تخلفاً

وفناءً محققاً يغذيه التخلف الاجتماعى الذى يعوق الانطلاق نحو مستقبل أفضل ويزيد تفتت الدول العربية ويقتل تماماً فكرة الدولة الفاعلة.

ولعل أبرز سمات الفناء فى وطننا العربى أيضاً غياب العدالة ومن ثمَّ غياب النظام وانتشار الفوضى، لأن العدالة تعنى الأمن المجتمعى العام للدولة وللأفراد، وغيابها يغنى انهيار منظومة الأمن داخلياً بطريقة أو بأخرى، خاصة أن المواطن العربى ينفعل لهذه المعانى الإنسانية منذ القدم، حيث تمتلئ نفسه قناعة بمقولة الإمام ابن تيمية (رحمه الله): «إن الله يقيم الدولة العادلة ولو كانت كافرة ولا يقيم الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة» وتستقر فى وجدانه آيات القرآن الكريم التى تحث على العدل ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ﴾ [النساء :58] كما تتوق نفسه شوقاً إلى السنة القولية والعملية للنبى الكريم ﷺ فى تحقيقه للعدل فى أكثر من مشهد ورفضه ﷺ لشفاعة أسامة ابن زيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فى المرأة المخزومية التى سرقت إقراراً منه ﷺ للعدل وحرصاً على تحقيقه.

وفق هذه القناعات كلها لدى المواطن العربى خرجت ثوراته التى انقلبت خريفًا لا ربيع فيه مطالباً بالعدل، فكان شعار الثورة المصرية على سبيل المثال فى يناير 2011م، «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، وحيث غاب العدل عربياً حيث تفقد العروبة جزءً عزيزاً من مكوناتها النفسية والوجدانية وبالتبعية جزءً كبيراً من المصداقية لدى المواطنين.

وعلى إثر غياب العدالة يأتى الانهيار متتابعاً فى سلم القيم العربية الأصيلة، فبمقارنة بسيطة بين ما كان عليه الأجداد فى «فجر الضمير» وما أصبح عليه الأحفاد اليوم على أرض الواقع نجد انفصالاً شبكياً بين المثاليات الأخلاقية

التـى ابتدعها العرب وواقع حياتهم اليـوم، انفصال تام بين النظرية والفعل، بـين المثالى والتجريبى، الواقعى والطوباوى، هـذه المثالية المغلفة فى ناحية، والقصـور الفعلى عـن واقعيتها من ناحية أخرى تهدم الوجـود العربى ذاته، تقيم جداراً عربياً بين حضارات قامت من قبل على أسـس أخلاقية استقاها العالم بأسره من أرضنا الطيبة، ومدنيات جوفاء، صماء، لا تعمل اليوم إلا على إشباع الجسد والخلو من كل مضمون.

ثم تسـتمر المأسـاة العربية فى أسـباب الغرق ومسـببات الفناء فى غياب الثقافـة العلميـة حيث غياب الموضوعيـة الفكرية بين المثقفـين من ناحية، وجهـل وعدم وعى يلاحق الأميـين خاصة مع ارتفاع نسـبة الأمية فى وطننا العربى من ناحية أخرى، ثم عدم تحقيق أدنى مصداقية من ناحية ثالثة حيث غلبـة الأقوال عـلى الأفعال، فنحن أمة تجيـد الخطابة ولا تجيـد الفعل، تجيد الحديث ولا تجيد العمل، والنهضة لا تُصنع بالتمنى ولكنها تؤخذ - بحد تعبير أمير الشعراء - غلاباً.

لعل المأساة الكبرى فى تلك المسببات كلها تعمد السياسيين إهدار طاقات الشـباب وعرقلة حركة الأجيال سـواء بإقرارهم لقوانـين بيروقراطية تغذى روافد التخلف أو بتخاذلهم عن اسـتثمار طاقات الشباب المعطلة وتوجيههم نحـو ميادين العمل والانتـاج بدلاً مـن تضييعهم عبر الجماعـات الإرهابية والتكفيريـة، وهى فكـرة موضوعية وواقعية إلى حد كبـير تفتقد إلى إرادة سياسـية فى كل قطر عـربى مخلصة لله وللوطن، لأجـل صناعة نهضة عربية على أكتاف الشـباب العربى، بأيد عربية لا شرقية ولا غربية، وحيث يكون اسـتغلال الشـباب تنمية لمهاراتهم وتنقيباً عن مواهبهم واستغلالاً لقدراتهم

اللامحدودة من ناحية، وللقضاء على المشاعر السلبية التى تحيط بهم من ناحية أخرى حيث اللامبالاة والسلبية والانعزالية وتضييع الوقت وتعمد إهداره، وكلها آفات كفيلة بقتل البشرية بأسرها فضلاً عن تضييع وطن.

وكم كان المفكر مصطفى النشار واقعياً ومتصارحاً مع الجميع عندما كتب فى أسباب الفناء إهمال اللغة القومية التى نزل القرآن بلسانها تكريماً لنا ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: 2]، ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: 195] وكفى بهذا الإهمال للغة سبباً لتضييع انتماء وولاء أجيال متعاقبة تنقم على أهلها أنهم ولدوا فى أرض العروبة، فقد كان حلمهم - بوهمهم - أكبر من العروبة مع أن العروبة أكبر من كل شىء، ومن كل أحد.

آفة أخرى أعظم من كل الآفات السابقة، ولعل المفكر مصطفى النشار عمد إلى تأخيرها ليلفت الأنظار إلى واقعية أهميتها، و إلى أن كل الأسباب المتقدمة ما هى إلا نتيجة لهذا السبب، إنه تدنى مكانة المفكرين والعلماء العرب، وللأسف كان تدنياً مقصوداً حيث لم يعدم الوطن العربى المفكرين والفلاسفة على مدار التاريخ، ولكن ثمة انفصال بين الفكر والسياسة بسبب وجود ديكتاتوريات عربية لم تسمح بترك مساحة للتفكير، ولم تسمح بصوت للعقل يعلو فوق صوت القوة والبطش، هذا فى أسوأ الأحايين، وفى أحسنها عدم الإنصات للعلماء والمفكرين وعدم الاكتراث بإنتاجهم الفكرى والعلمى، بل وعدم الإهتمام بأشخاصهم انطلاقاً من مبدأ ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴾ [الكافرون: 6].

تلك هى الأسباب العشرة لغرق الأمة العربية عند مصطفى النشار ،ليبقى

التساؤل قائمًا.... تُرى كيف يكون الخلاص؟! كيف يتم الانتقال من الفناء إلى البقاء؟

خمس آليات رئيسية تحقق هذا البقاء، والذى يبدأ أولى خطواته من بناء نظام تربوى وتعليمى جديد يخاطب العقل وينمى ملكات الذكاء والقيم الاجتماعية والإنسانية القويمة، تجديداً للبنية ومشتملاتها وبالتبعية تجديداً للمنتج الذى يقدمه التعليم ممثلاً فى خريج قادر على مواجهة التحديات، قادر على فهم واقعه وبناء مستقبله وتحديد غاياته والتفكير بعقلانية وإتزان، وهذا لن يكون إلا بتطوير البحث العلمى أيضاً للاستفادة من نتائج الأبحاث عملياً ولفتح آفاق بحثية جديدة ولبناء فرص واعدة للمستقبل عبر بوابة البحث العلمى، ومن ثمّ يتحول المجتمع إلى عصر اقتصاد المعرفة والذى يشمل البحث عن المعرفة، استرجاعها والتواصل مع من يمتلكون ناصيتها من أهل العلم والخبرة، واستيعاب المنظومة المعرفية الحديثة، حيث أصبح العلم مقياساً لتقدم أو تخلف الأمم، ولعل هذه النقطة بالتحديد مما أثارت انتباه القيادة السياسية فى مصر بدعوة منها إلى بناء عالم المعرفة وتنميته عبر المكتبة المعرفية الإليكترونية الكبرى، لبدء تصحيح المسار ووضعاً لقدم ثابتة على طريق النهضة.

هذه الآليات تقتضى ضرورة تجديد الخطاب الدينى وبعثه من رقدته، بعثه من عذاب القبر واللحية وقص الشارب وإسبال الإزار إلى قيم التقدم من عمل واحترام الوقت وإعمال للعقل ويقظة للضمير واحترام للآخرين فى المعاملات والسلوكيات وإذكاء للقيم الأخلاقية الإسلامية الرفيعة من مراقبة وورع وخشية لله بالغيب وصدق وإخلاص ويقين، أى بعثاً من

العرض إلى الجوهر، من الشكل إلى المضمون، وتلك قضية لابد من معالجتها جذرياً إذا أراد وطننا الحياة، لتتمكن بعد ذلك، بعد تنقية الخطاب الدينى من شوائبه وتصفيته مما يكدره ورفعه فوق النزاعات الطائفية والعنصرية والعصيبة، من إقامة وحدة عربية تقوم على الأخوة المشتركة فى الإنسانية والقومية والدين واللغة، بحكم الجغرافيا والتاريخ، بحكم الواقع، وبحكم الماضى والمستقبل، ليكن اسم تلك الوحدة ما يكون، المهم جوهرها وليس شكلها.... مضمونها وليس إطارها الخارجى.... مصداقيتها وليس شعاراتها.... فبتلك الوحدة فقط تكمن نجاة هذا الوطن، وبها يكون بقاؤه بقاءً سرمدياً إلى أن يشاء الله.

هذه الرؤية التى يقدمها مصطفى النشار فى كتابه القيم «الأورجانون العربى للمستقبل» والذى صدر عن الدار المصرية اللبنانية فى نهاية 2014م رؤية ذات واقعية ومصداقية فى التشخيص والتوصيف وذات قوة وصدق وجرأة فى المعالجة، وأظنها قفزت فوق سطح المستقبل استقراءً لأحداثه واستنباطاً لشكله المحتمل، وتالياً قفزت فوق رؤى كثيرة قدمها فلاسفة عرب محدثون ومعاصرون آخرون، القاسم المشترك بين تلك الرؤى جميعاً هو حب هذا الوطن والإخلاص له، لكن يبقى لمشروع مصطفى النشار النهضوى العربى فضل الواقعية والتجرد والجرأة فى طرح القضايا ومناقشتها، ليضع ذاك المشروع بين أيدى قادة العرب، لينتهى دور الفلاسفة من حيث يبدأ دور الساسة، متى البداية، العلم عند الله وحده، ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: 65] لكن يبقى اليقين كله، متى توافرت الإرادة والصدق متى توافرت النهضة، ويسألونك متى هى، قل عسى أن يكون قريباً، تأتى من حيث لا تشعرون.